

## تحقيق القياس والإفصاح المحاسبي لعائد الإنفاق العام وأثره في ترشيد قرارات تخصيص

\* أسامي حسني محمد طميرة

<sup>1</sup> كلية التجارة – جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية

### Article Info

Article history:

Received : July – November 2021

Received in revised form : July – November 2021

Accepted : July – November 2021

DOI: 10.46988/ICAF.01.12.2021.024

### ملخص

**الهدف:** يهدف البحث إلى تحديد المتغيرات الجوهرية المسببة لعدم كفاءة قرارات تخصيص النفقات العامة والمسببة في عدم التمكن من تحديد الميزج الأمثل لأوجه الإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى تقديم مدخل مقترح للحد من هذه المتغيرات وترشيد قرارات تخصيص. **التساؤل البحثي:** قام الباحث من خلال هذا البحث بمحاولة الإجابة على التساؤل البحثي المتعلق بكيفية ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة؟ **المنهجية:** قام الباحث بدراسة تحليلية لعدد من الدراسات البحثية السابقة في كل من الأدب المحاسبي والاقتصادي في مجال تخصيص النفقات العامة وقياس المنافع الاجتماعية، كما قام الباحث بدراسة عملية قائمة على الاستقصاء لعدد من الخبراء في كل من الأدب الاقتصادي والمحاسبي وعلم المالية العامة في عدد من الدول المسجلة في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف اختبار فروض البحث وما اقترحه من منهجيات يرى قدرتها على الحد من مسببات عدم كفاءة قرارات تخصيص. **النتائج:** تتمثل نتائج هذا البحث في قبول ما تم صياغته من فروض بحثية والمنتهية إلى أن عملية تخصيص النفقات العامة تفقد إلى القياس الموضوعي للمعلومات المتعلقة بمدخلات ومخرجات التخصيص، وإمكانية تحقيق هذه المعلومات من خلال القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام الذي طرحه الباحث كمستهدف جديد للقياس. **الاستنتاج:** تواجه العديد من دول العالم مشكلة عدم كفاءة قرارات تخصيص النفقات العامة والتي يرجع السبب فيها إلى العديد من المتغيرات والتي من أهمها غياب التغذية العكسية لعملية التخصيص، وذلك في ظل قصور نظام المعلومات الاقتصادي على تحقيق هذه التغذية، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بنظام آخر للمعلومات يرى الباحث أن هذا النظام هو نظام المعلومات المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: القياس والإفصاح المحاسبي، عائد الإنفاق العام، ترشيد قرارات تخصيص

### 1. مقدمة

ذكر Jacob Soll في كتابه المسمى المحاسبة المالية وصعود وسقوط الأمم عام 2014 أن المحاسبة مصممة لإنتاج معلومات عالية الجودة تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة والتخصيص الفعال للموارد، وأن الدور الرئيسي لمهنة المحاسبة يتمثل في توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي. (Venter et al; 2018) إلا أن تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى رفاهية المواطنين يتطلب المزيد من الإنفاق والذي تقوم به بالفعل العديد من حكومات دول العالم إن لم يكن غالبيتها وذلك في ظل دورها في النشاط الاقتصادي ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المواطنين، ولكن تأتي النتائج على عكس المتوقع، حيث أنه بالرغم من زيادة معدلات الإنفاق إلا أنه قابل هذه الزيادة انخفاض في دخول المواطنين وانخفاض مستوى رفاهيتهم، وهذا ما حدث في جمهورية مصر العربية في الفترة من عام 2014 حتى 2017 حيث شهدت هذه الفترة زيادة حجم الإنفاق العام بشكل كبير موزعاً بين مشروعات البنية التحتية وإنشاء الطرق، إلا أنه خلال نفس الفترة قد زادت نسبة المواطنين تحت خط الفقر بنسبة 3% (El Sabaa; 2017). وهذه الظواهر تُلقى بمزيد من العبء على الباحثين وخاصة فيما يتعلق بتقييم قرارات تخصيص الإنفاق العام، وبيان ما إذا كانت هذه القرارات تنسم بالكفاءة والفعالية في تحديد الميزج الأمثل من أوجه الإنفاق العام اللازم لتعظيم المنفعة العامة للمواطنين أم لا. وقد ناقشت عدد من الدراسات البحثية القليلة موضوع قرارات تخصيص النفقات العامة محاولة الإجابة على التساؤل المتعلق بمدى كفاءة هذه القرارات، وقد تم التوصل إلى نتائج عديدة تثير تساؤلات كثيرة (Pradhan; 1996)، وقد تبين أن كفاءة هذه القرارات تتأثر بعدم الكفاءة في الاستهلاك وعدم الكفاءة في الإنتاج، فعدم الكفاءة في الاستهلاك تعني أن المجتمع ككل يتم تزويده بسلع وخدمات لم يكن يختارها إذا مارس الأفراد حقوقهم في اختيار السلع والخدمات التي تلبى رغبتهم، أما عدم الكفاءة في الإنتاج تعني أن السلع والخدمات التي يتم تزويد المجتمع بها لا يتم إنتاجها بطرق أكثر فعالية (Smith; 1981)، كما تحظى هذه القرارات بقدر كبير من الفساد، حيث يتم زيادة التخصيص إلى بعض أوجه الإنفاق التي يسهل معها الاستلاء على المال العام مثل الدفاع والأمن والسلامة العامة. (Moschovis; 2010) من الأمور التي تؤثر أيضاً في كفاءة قرارات التخصيص هو القيود المفروضة على الموازنة العامة والتي يتم مواجهتها من خلال تحديد صانعي السياسات أوزان نسبية لاحتياجات المواطنين من السلع والخدمات، إلا أن هذه الأوزان النسبية تتصف بعدم الدقة لأنها قائمة على ما يمتلكه صانعي السياسات من خبرات وليس قياساً موضوعياً للاحتياجات، هذا فضلاً عن عدم حيادتهم في التقدير (Mogues; 2015)، وتأثرهم

بفقر الموارد وقلة المعلومات وكذا عوامل الضغط من قبل الاقتصاد السياسي وما لها من تأثير في تحديد مكونات الإنفاق العام. (Ben-David and Tavor; 2011)

من الأمور المؤثرة أيضاً في كفاءة تخصيص النفقات العامة غياب القياس الخاص بمخرجات هذه النفقات، حيث أصبح نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية غير قادر على تسجيل وتقييم المخرجات الاجتماعية المرغوب في تحقيقها والتي تتصف بأنها دائماً في حالة تغير، وأصبح هناك تزايداً في عدم الرضا عن استخدام الإحصاءات الاقتصادية بمفردها لقياس الأداء الاجتماعي (Mcbain and Alsamawi; 2014). الأمر الذي يتطلب قياساً كمياً في صورة نقدية توضح قيمة العائد الاجتماعي والذي يُعد أحد أهم المقاييس الضرورية والتحديات التي تواجه حكومات الدول وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية وما واجهته الدول من مشاكل التمويل ومنها على سبيل المثال ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل بعد عام 2009 فيما يتعلق بإعادة تمويل نفس البرامج الاجتماعية عام بعد عام في ظل عدم وجود قياس لعائدات تلك البرامج مما كلفها مديونيات كبيرة تقدر وقتها بمبلغ 4 ترليون دولار (Saul; 2013).

وأصبح من الضروري الإجابة على تساؤل هام ألا وهو ما هي الأولوية الواجب تحقيقها من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين سواء في العمل أو البيت؟ وكذا الإجابة على التساؤل التالي: لماذا لا يُمكن الحصول على قياس جيد للأداء الاقتصادي والاجتماعي؟ ووفقاً لما توصلت إليه الدراسات البحثية في هذا الشأن فإن الأولوية الواجب تحقيقها هي الرعاية الاجتماعية للمواطنين أو ما يسمى الرفاه الاجتماعي. ولكن لن تستطيع نظم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية تحديد مستوى الرفاه الاجتماعي المطلوب وما يجب تخصيصه من موارد لتحقيق هذا المستوى، لذا يجب الاعتماد على نظام معلومات مكمل يُمكن واضعي السياسات من وضع إستراتيجية متكاملة من أوجه الإنفاق العام اللازم لتعظيم المنفعة الاجتماعية للمواطنين. (Moss; 1980)

هذا بالإضافة إلى ما يواجهه عدد من دول العالم من تحدي تزايد حجم الإنفاق الحكومي مع تراجع مستوى الإيراد العام، ويُعد هذا التحدي من أهم التحديات في القرن الحادي والعشرين الأمر الذي يؤدي بهذه الدول إلى ضرورة تطبيق بعض التدابير النقشافية (Wirtz, et al.; 2010)، إلا أنه يجب توخي الحذر عند تكوين حزمة هذه التدابير وذلك لتفادي الأثر السلبي لتخفيض بعض أوجه الإنفاق العام – مثل التعليم – على معدل نمو الاقتصاد الكلي (Castro; 2018) حيث أن الترشيد الأمثل للإنفاق يتوقف على كفاءة التخصيص التي يستتبعها التغيير في هيكل السلع والخدمات المقدمة للمواطنين (Postuła; 2017)، كما أن كفاءة الإنفاق العام تتوقف أيضاً على تخصيص الموارد على الوجه الأمثل (Dutu; 2016)، وتجدر الإشارة إلى أن القيم الاجتماعية للخدمات التي يتم اختيارها لتوفيرها للمواطنين يجب أن تتوافق مع المستويات المختلفة لاتخاذ قرارات تخصيص الموارد (أحمد، 1988، ص77).

وفي ضوء ما سبق فإن ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة أصبح ضرورة بالغة الأهمية لما له من تأثير جوهري في تصحيح مسار عملية التنمية، ومن ثم تتمثل المشكلة البحثية في: كيفية ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة في ظل وجود تأثير عدد من المتغيرات المحيطة بعملية التخصيص والتي من شأنها أن تؤدي إلى فشل قرارات التخصيص في تعظيم المنفعة العامة للمواطنين.

ومن أجل تكوين الرؤية الخاصة بالإجابة على التساؤل البحثي المتمثل في: كيف يُمكن ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة؟ سيقوم الباحث بمزيد من المناقشة والتحليل لعدد من الدراسات البحثية التي تناولت موضوع تخصيص النفقات العامة وقياس عائد تخصيص هذه النفقات باعتبارها يمثل التغذية العكسية لعملية التخصيص، خاصةً في ظل عدم الرضا عن استخدام الإحصاءات الاقتصادية بمفردها لقياس الأداء الاجتماعي وعدم إمكانية الحصول على قياس جيد لكل من الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

كما سيقوم الباحث بدراسة عملية قائمة على الاستقصاء من الخبراء والمطلعين بمجال البحث وذلك من أجل اختبار مدى صحة الفروض البحثية التي صاغها الباحث في ظل ما توصل إليه من نتائج مناقشة عدد من الدراسات البحثية السابقة المتعلقة بمسببات المشكلة البحثية وكيفية التغلب عليها، حيث تمثلت هذه الفروض في الآتي:

- **الفرض الأول:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة، وعدم كفاءة قرارات التخصيص.
- **الفرض الثاني:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام، وتحقيق التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة.

## 2. الدراسات البحثية السابقة

يمثل الإنفاق العام في العديد من البلدان ما بين ٥٠ - ٦٠ % من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن ٣٠ % في معظم بلدان العالم ومن ثم فأى تغير في الإنفاق العام يصبح مسألة حاکمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي ويختلف هذا الأثر بالتغير في مكونات الإنفاق العام (Dewan, and Ettlinger; 2009)، وتشير الدراسات البحثية إلى أن أثر التغير في هيكل الإنفاق العام يختلف باختلاف حجم هذا المكون ونوعيته فالأثر الناتج عن التغير في دعم الصادرات يختلف عن الأثر الناتج عن التغير في حجم التحويلات الأخرى لقطاع التعليم أو الصحة ويختلف أيضاً عن الأثر الناتج عن التغير في دعم منتجات الطاقة.

ولا يقتصر أثر التغير في هيكل الإنفاق العام على مسار النمو وإنما يمتد إلى البعد التوزيعي لهذا التغير والذي يُعد مسألة هامة للغاية، فلو أن هناك قرراً للمقارنة بين دعم منتجات الطاقة أو دعم التعليم أو دعم الصحة أو دعم الغذاء فإن القرار الخاص بالزيادة أو التخفيض لتلك الأنواع - أو إحلال نوع من الدعم محل آخر كالإحلال بين الدعم العيني والدعم النقدي - له من الآثار التوزيعية ما لا يمكن تجاهله على توزيع الدخل وعلى السلم الاجتماعي في المجتمع. (شحاتة، 2009) وفي ضوء ذلك فإن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو، وهذا يطرح دائماً السؤال الخاص بالكيفية التي يتم من خلالها تحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته.

## 2.1. الدراسات البحثية السابقة التي تناولت تخصيص النفقات العامة

هذا الجزء من البحث يقوم فيه الباحث بمناقشة وتحليل عدداً من الجهود البحثية التي تناولت موضوع تخصيص النفقات العامة محاولاً تحديد المتغيرات المؤثرة في كفاءة عملية التخصيص والفجوة البحثية التي يمكن من خلالها تفادي هذه المسببات.

## دراسة (Tridimas; 1999)

قام Tridimas بهذه الدراسة من أجل اختبار تأثير تكلفة الفرصة البديلة لمخصصات الإنفاق العام على تخصيص هذه النفقات في ظل المقدار المتاح من الموارد العامة، كما قام Tridimas بدراسة مدى تأثير التوجه الحكومي في تخصيص النفقات العامة بأسعار الخدمات العامة المقدمة للجمهور واستخدم Tridimas في دراسته بيانات الإنفاق العام بالمملكة المتحدة خلال الفترة من 1963 حتى 1996 وقام بإعداد نموذج لتخصيص النفقات العامة بالاعتماد على نموذج روتردام للطلب وذلك عبر إدخال متغير يمثل قيمة الخطأ في معادلة الطلب الخاصة بهذا النموذج، والجدير بالذكر أن هذا النموذج هو نموذج لتحديد مقدار الطلب من الخدمات العامة وفقاً لأسعار هذه الخدمات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لأسعار الخدمات العامة في تخصيص نفقات هذه الخدمات، وكذا وجود تأثير هام للمتغيرات الديمغرافية على عملية التخصيص، كما توصلت الدراسة إلى رفض وجود تأثير إجمالي النفقات العامة كمتغير مؤثر في تخصيص النفقات على الرغم من توصل دراسات بحثية أخرى إلى وجود تأثير إجمالي قيمة النفقات في عملية التخصيص.

## دراسة (Paternostro et al.; 2005)

قام Paternostro et al. بهذه الدراسة نتيجة القلق المتزايد بشأن الأسس والمفاهيم العملية المتعلقة بالاعتقاد الخاص بأن مستوى الفقر يُمكن الحد منه عبر مستهدفات الإنفاق العام على الرغم من تعرض هذا النهج في تخصيص الإنفاق العام للنقد من حيث تأثيره السلبي على معدل النمو الاقتصادي نتيجة توجيه الإنفاق بشكل مباشر لمواجهة فقر المواطنين وليس لعمليات إنتاجية. وقد ذكر Paternostro et al. أنه لا يوجد إطار مناسب لتقييم أثر الإنفاق العام على كل من مستوى الفقر والنمو، فالأمر يحتاج إلى الجمع بين مبادئ الاقتصاد الكلي ونظرية النمو وذلك من أجل تطوير إطار نظري لسياسة الإنفاق العام. وقد تناولت الدراسة أدبيات تخصيص الإنفاق العام والتي حاولت الإجابة على التساؤل الخاص بكيفية عمل الحكومات فيما يتعلق بتخصيص الإنفاق العام فيما بين القطاعات المختلفة من أجل زيادة فرص تحقيق التنمية، وما هي المبادئ والأدوات الفنية التي تُوجه تخصيص النفقات العامة. وذكر Paternostro et al. عدد من المناهج الخاصة بتخصيص النفقات العامة والتي تمثلت في: تحليل فعالية التكلفة، تحليل متعدد المعايير، المسوح الاستقصائية، تتبع النفقات تحليل التكلفة والعائد الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سياسة مثلى لتحديد أوجه الإنفاق العام، وإنما تحديد أوجه الإنفاق العام يرجع إلى نظرية فشل السوق والتي يُقصد بها توفير السلع والخدمات التي لا تستطيع الأسواق توفيرها للمواطنين، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد منهجية محددة لتخصيص الإنفاق العام، فمنها التي تعتمد على المقاييس الكمية، ومنها التي تعتمد على خبرات القائمين على عمليات التخصيص والتي تختلف من بلد إلى آخر. وقد أشار Paternostro et al. إلى وجود تحديات بحثية مستقبلية فيما يتعلق بتحديد دليل مرجعي يتم الاستعانة به من قبل صانعي السياسات في تخصيص النفقات العامة، وذلك نظراً لعدم قدرة النظريات الاقتصادية حالياً في حل هذه المشكلة وعدم مواكبتها لتحديات سياسات التنمية، وهذا أدى بدوره إلى اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق.

## دراسة (Moschovis; 2010)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير الفساد على القرارات المتعلقة بالإنفاق العام وتنفيذ الموازنة العامة لا سيما في ظل وجود تقلبات مالية، كما اهتمت الدراسة بمراجعة الأدبيات ذات الصلة والمتعلقة بتأثير الفساد على الإنفاق العام. وقد قام Moschovis - معتمداً على أحد أساليب الاقتصاد القياسي- بمراجعة الأدبيات التي تناولت تخصيص النفقات العامة بالنسبة للدفاع والأمن ونظم السلامة العامة والشؤون الاقتصادية والثقافية والخدمات العامة وذلك لحالة عدد 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي مع إعطاء المزيد من الاهتمام لحالة دولة اليونان وذلك خلال الفترة من 1995 حتى عام 2006. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للفساد على دقة الإنفاق والدفع نحو الأزمات المالية. وذكر Moschovis أن دراسته تختلف عن الدراسات الأخرى، حيث تناولت أوجه الإنفاق العام محل الدراسة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام وليس كمعظم الدراسات الأخرى التي تناولت أوجه الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي.

## دراسة (Ben-David and Tavor; 2011)

قامت هذه الدراسة بهدف قياس الخسارة الاجتماعية نتيجة عدم قدرة الحكومة على استخدام وظيفة الطلب العام نتيجة غياب المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات العامة، وقد قاما Ben-David and Tavor في هذه الدراسة بتطوير نموذج تستطيع الحكومة من خلاله تعظيم المنفعة العامة للمواطنين في ظل فرضية أن المنفعة الاجتماعية تحدد تبعاً للطلب العام على السلع والخدمات والذي يمكن أن يكون بديلاً عن قيمة المنفعة العامة، وقد تم تحديد قيمة الطلب العام من خلال مسح ميداني لمجموعة من المواطنين.

وقد ناقشت هذه الدراسة منهجية تخصيص النفقات العامة بشكل مباشر، حيث ذكرت الدراسة أن عملية التخصيص تتم وفقاً للأوزان النسبية المحددة لكل قطاع وظيفي من قبل المخططين، ويبدأ التخصيص من القطاع صاحب الوزن النسبي الأعلى ثم الأقل وهكذا، إلا أن الدراسة قد ذكرت أنه لا يوجد اتفاق على دقة تلك الأوزان النسبية التي من خلالها يُمكن تكوين المزيج الأمثل من الإنفاق العام لتعظيم المنفعة العامة للمواطنين، وقد واجهت الدراسة انتقاداً فيما يخص فرضية النموذج حيث لم يتم تقبلها بشكل كامل وذلك تحت مبرر أنه من المستحيل الحصول على التقييم المناسب للمنفعة الاجتماعية للمواطنين عبر المسوح الميدانية.

**دراسة (Carboni and Giuseppe Medda; 2011)**

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي، وذلك من خلال نموذج للاقتصاد القياسي يمثل الإنفاق العام أحد متغيراته. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تعظيم معدل نمو الناتج من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام، بل أنه من الممكن زيادة معدل النمو من خلال إعادة التخصيص فيما بين أوجه الإنفاق العام والانتقال بالإنفاق من قطاع وظيفي إلى قطاع آخر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام وزيادة إنتاجية الإنفاق الخاص، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن إهمال العلاقة الخطية بين الإنفاق العام ومعدل النمو من شأنه أن يؤدي إلى نتائج متحيزة وغير موضوعية.

**دراسة (Liu and Mikesell; 2014)**

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار أثر فساد موظفي القطاع العام على حجم وتخصيص الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام Liu and Mikesell بدراسة تحليلية للبيانات المسجلة خلال الفترة من عام 1997 حتى عام 2008، وتوصلت الدراسة إلى زيادة تخصيص الإنفاق العام الأمريكي في أوجه الإنفاق التي يتزايد معها فرصة الحصول على الرشاوي مثل الإنفاق على البنية التحتية، وتشديد الطرق، والرواتب والأجور.

**دراسة (Cordis; 2014)**

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الفساد الحكومي ومكونات أوجه الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام Cordis بإجراء دراسة تجريبية عن الفترة من 1986 حتى عام 2008 مستخدماً البيانات الخاصة بقضايا الفساد المرفوعة من المدعي العام الفيدرالي وذلك لقياس مستوى الفساد الحكومي على مستوى الولايات الأمريكية جميعها والتغلب على تباين مستوى الفساد بين جميع الولايات، كما استخدم Cordis نتائج الاستقصاءات السنوية التي يجريها مكتب الإحصاء الأمريكي وذلك من أجل تحليل مكونات أوجه الإنفاق العام الأمريكي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للفساد الحكومي في تحديد مكونات الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ذكرت الدراسة تحديداً أن الفساد الحكومي يؤدي إلى تخفيض المخصصات الموجهة للإنفاق في مجال التعليم العالي، وكذلك تخفيض المخصصات الموجهة إلى الإصلاح الاجتماعي وزيادة رفاهية المواطنين، وعلى الجانب الآخر يؤدي الفساد الحكومي إلى زيادة المخصصات الموجهة للإنفاق في مجال الصحة والمستشفيات والإسكان.

**دراسة (Kasdin and Lin; 2015)**

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير البيئة السياسية على استجابة المؤسسات الفدرالية في تخصيص الإنفاق العام، وذلك من خلال تحليل الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام 2006 حتى عام 2010، حيث إنه في عام 2006 انتقلت دفة الحكم من يد الجمهوريين إلى الديمقراطيين والعكس عام 2010. وتوصلت الدراسة إلى تأثير المؤسسات الحكومية الأمريكية بنظام الحكم القائم عند تخصيص الإنفاق العام وتوجيه الإنفاق حسب رغبات النظام الحاكم.

**دراسة (Calligaris; 2015)**

قامت هذه الدراسة بهدف تفسير ظاهرة تزايد انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج داخل القطاع الصناعي في إيطاليا مقارنةً ببقية دول قارة أوروبا، حيث أنه مع تزايد هذه الظاهرة بدأ تزايد الانتباه إلى كفاءة تخصيص الإنفاق وأصبح هناك تساؤل ملح فيما يتعلق بمدى تأثير سوء تخصيص الإنفاق على إنتاجية عوامل الإنتاج، وما هي مسببات سوء التخصيص؟ وكانت الإجابة على هذا التساؤل محل اهتمام هذه الدراسة، ومثلت الحالة الإيطالية مثال جيد لدراسة سوء تخصيص الإنفاق وأصبحت مثيرة للاهتمام وخاصةً في ظل تزايد انخفاض عوامل الإنتاج مع مرور الزمن بعد أن كانت إيطاليا تحقق أفضل نمو بين دول قارة أوروبا في الفترة من 1970 حتى 1980. وقام Calligaris بدراسة تجريبية من خلال تحليل مدخلات الإنتاج في المصانع الإيطالية عبر سلسلة زمنية خلال الفترة من 1993 حتى 2011 وقد افترض Calligaris فرضية أساسية لهذه الدراسة تتمثل في: غياب سوء التخصيص مع توقع زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بنسبة 58% في عام 1993 وبنسبة 67% عام 2006 وبنسبة 80% عام 2011. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة جداً ألا وهي: تزايد سوء التخصيص عبر الزمن وأن سوء التخصيص يلعب دوراً مؤثراً في عدم كفاءة الإنتاج في القطاع الصناعي الإيطالي وقد ذكرت الدراسة أن السبب في سوء التخصيص يرجع إلى عدد من المحددات والمتمثلة في طبيعة الشركات الإيطالية والنطاق الجغرافي.

**دراسة (Mogues; 2015)**

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار مدى تأثير محددات الاقتصاد السياسي في تخصيص الإنفاق العام وذلك من خلال مناقشة عدد من الدراسات البحثية التي تناولت هذا الموضوع، وقد تناولت الدراسة مخصصات القطاع الزراعي كأحد مجالات الإنفاق العام، وقام Mogues بدراسة تأثير تلك المحددات على هذه المخصصات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية حيث قامت الدراسة بمناقشة عدد من الدراسات البحثية السابقة التي قامت باختبار تأثير كل من حوافز وقيود السياسيين والبيروقراطيين والجهات المانحة على تخصيص الإنفاق، وكذا تأثير خصائص السلع والخدمات المقدمة للجمهور وتأثير البيئة السياسية في تحديد أولويات الاستثمار العام. وقد توصلت الدراسة إلى أن محددات الاقتصاد السياسي لها تأثير كبير في عملية تخصيص النفقات العامة، إلا أن Mogues قد ألقى الضوء على عدد من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من البحث

مستقبلاً ومنها الدليل التجريبي القوي على تأثير تلك المحددات في عملية التخصيص وحدد ثلاث محددات أساسية هي: حوافز الجهات الفاعلة في عملية التخصيص وخصائص السلع والخدمات العامة المقدمة للمواطنين، ورؤية القائمين بتحديد أولويات الإنفاق العام.

#### دراسة (Fonchamnyo and Sama; 2016)

قام Fonchamnyo and Sama بهذه الدراسة بهدف تحليل مدى كفاءة الإنفاق العام في قطاعي التعليم والصحة في ثلاث دول إفريقية هي الكاميرون وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى اختبار تأثير العوامل المؤسسية والاقتصادية في كفاءة الإنفاق العام في هذين القطاعين. وذكرت الدراسة أن كفاءة الإنفاق إنما تتوقف على عاملين هما الكفاءة الفنية وكفاءة التخصيص، وتوصلت الدراسة إلى أنه عند تحليل كفاءة تخصيص الإنفاق لتحديد تأثيرها في كفاءة الإنفاق فإن الأمر يتطلب تحليلاً أكثر عمقاً فيما يتعلق بأسعار المدخلات تطبيقاً لمدخل تحليل التكلفة والعائد.

#### دراسة (Neduziak and Correia; 2017)

قامت هذه الدراسة باختبار تأثير تخصيص الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي في البرازيل خلال الفترة من 1995 حتى 2011 عبر دراسة تجريبية باستخدام نموذج التأثير الثابت A fixed effects model - وهو نموذج إحصائي يتصف بثبات المعلمات - وذلك من أجل معرفة تأثير مكونات الإنفاق العام على معدل نمو الناتج. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين بعض مكونات الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج، تمثلت هذه المكونات في الإنفاق الموجه إلى المؤسسات الإدارية والتخطيط وكذا الإنفاق الموجه إلى الإسكان والمساعدات الاجتماعية، بينما توجد علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج والإنفاق الموجه إلى التعليم والثقافة والسلطة التشريعية.

#### دراسة (El Sabaa; 2017)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير تخصيص الإنفاق العام في حل المشاكل ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها جمهورية مصر العربية، ووضعت الدراسة فرضية أساسية تتمثل في: إن سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في مصر يؤدي إلى التضخم وذلك من خلال الإفراط في الاستثمار في البنية التحتية وقلة الإنفاق على الاقتصاد الإنتاجي. وقام El Sabaa بتحليل بيانات الإنفاق العام لسلسلة زمنية في الفترة من عام 2000 حتى عام 2014، واستدل El Sabaa بقيام ثورة يناير عام 2011 على ازدياد معدلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تزايد حجم الإنفاق العام وخاصة في الفترة الأخيرة إلا أنه قد زادت نسبة السكان تحت خط الفقر، مما استدل به El Sabaa على عدم كفاءة تخصيص الإنفاق العام في جمهورية مصر العربية وأنه لم يكن على الوجه الأمثل واللازم لمواجهة التحديات الاقتصادية والمساعدة في تحسين توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر.

#### دراسة (Anríquez et al.; 2018)

قامت هذه الدراسة بهدف قياس وتقييم أثر الإنفاق الحكومي الموزع بين (الدعم- السلع العامة) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطني المناطق الريفية، كما هدفت الدراسة إلى مناقشة ما إذا كان الإنفاق العام في القطاع الزراعي هو المسبب الحقيقي للرفاهية الاجتماعية للمواطنين في المناطق الريفية. وقام Anríquez et al. مستخدماً منهج الاقتصاد القياسي باختبار العلاقة بين مكونات الإنفاق العام في القطاع الزراعي والأداء لهذا القطاع، وكذا اختبار مدى التجانس بين سياسات الإنفاق العام المطبقة ومستوى أداء القطاع، وذلك لسلسلة زمنية من البيانات الخاصة بالإنفاق العام للقطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية في الفترة من 1982 حتى 2012. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير بشكل كبير لمكونات الإنفاق العام في القطاع الزراعي على مستوى الأداء للقطاع، وأن إعادة توجيه التخصيص فيما بين أوجه الإنفاق داخل القطاع الزراعي لنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بالنسبة للفرد في هذا القطاع بما يعادل 5% مع التأكيد على ثبات إجمالي قيمة الإنفاق لهذا القطاع، في حين أن تحقيق هذا المستوى من الزيادة في القيمة المضافة في حالة عدم إعادة توجيهه يتطلب زيادة مستوى الإنفاق الموجه للقطاع ككل بما يعادل 50%.

#### دراسة (Gemmell et al.; 2018)

قامت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير التغيير في مكونات إجمالي الإنفاق الحكومي وكذا التغيير في حصص فئات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لعينة من مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development عن الفترة المنقضية منذ سبعينيات القرن الماضي مع الأخذ في الاعتبار طرق تمويل الإنفاق والعلاقات الداخلية المحتملة بين أوجه الإنفاق. وقد توصلت الدراسة إلى دليل تجريبي أكثر منهجية من الدلائل التي توصلت إليها الدراسات التي سبقت هذه الدراسة ألا وهو: إن إعادة تخصيص لكل من الإنفاق على التعليم والبنية التحتية له أثر كبير على مستوى الناتج المحلي على المدى الطويل، إلا أن إعادة تخصيص للإنفاق الاجتماعي قد يكون مصحوباً بآثار سلبية.

### 2.2. مناقشة النتائج - تخصيص النفقات العامة

يتضح للباحث من النتائج التي توصلت إليها ما تم عرضه من دراسات تناولت موضوع تخصيص النفقات العامة أن كفاءة أو عدم كفاءة عملية التخصيص ليست مطلقة وإنما ترجع لتأثير بعض المتغيرات المحيطة بعملية التخصيص والمنهجية المتبعة. فعلى صعيد المتغيرات يوجد تأثير

جوهرى لكل من: الفساد بكل أشكاله، نظام الحكم السائد، النطاق الجغرافي، الاقتصاد السياسي، رؤية القائمين بعملية التخصيص، تكلفة الفرصة البديلة لمخصصات الإنفاق، أسعار الخدمات المقدمة للجمهور وغياب المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات العامة، وعلى صعيد المنهجية المتبعة في التخصيص فتبين من النتائج أنه لا توجد منهجية مثلى ولا توجد منهجية محددة لعملية التخصيص.

وأوضحت نتائج تلك الدراسات أيضاً أن مشكلة عدم كفاءة تخصيص النفقات العامة ليست قاصرة على الدول النامية والناشئة فقط كما هو موجود في جمهورية مصر العربية وعدد من دول قارة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل أن هذه المشكلة موجودة أيضاً في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكذا عدداً من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعداداً من دول الاتحاد الأوروبي، مما يدل على تشابه المتغيرات المؤثرة في عملية التخصيص وكذلك تشابه مسببات عدم كفاءة المنهجية المتبعة، وعدم قدرة علم واحد بمفرده - بصفته العلم المختص - على تقديم منهجية ملائمة للتخصيص تعمل على إزالة هذه المسببات وتكون قادرة على تعظيم المنفعة العامة للمواطنين وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

ويرى الباحث أن الأمر يتطلب مزيداً من البحث فيما يتعلق بالمسببات الجوهرية المؤثرة في تخصيص النفقات العامة، وذلك لأن معظم نتائج الدراسات التي أشارت إلى وجود مشكلة فيما يتعلق بكفاءة التخصيص قد اعتمدت في الوصول إلى نتائجها على تحليلات متعلقة بمدخلات عملية التخصيص والمتغيرات المحيطة بها وكذا الاعتماد على الربط بين بعض الظواهر التي ظهرت تزامناً مع عدم ظهور نتائج ملموسة ومؤثرة لعملية التخصيص في تعظيم المنفعة العامة للمواطنين، دون التطرق الحقيقي من قبل هذه الدراسات لبحث وتحليل نتائج عملية التخصيص وكذلك عدم الإشارة إلى وجود قياس للمنافع المحققة ومخرجات عملية التخصيص سواء في صورة وصفية أو في صورة كمية يُمكن استخدامها كقيمة مالية لعائد الإنفاق ويُمكن مقابلتها بقيمة ما تم إنفاقه كي يُعد هذا بمثابة التغذية العكسية لعملية التخصيص والتي تساعد في تحديد الأوزان النسبية للملائمة لأولويات الإنفاق. الأمر الذي يرى معه الباحث ضرورة مناقشة الجهود البحثية التي تناولت قياس المنافع المحققة من الإنفاق العام كعائد لهذه النفقات، وذلك من حيث إمكانية قياسها ومدى موضوعية هذا القياس وإمكانية تطويره والاعتماد عليه في توفير معلومات التغذية العكسية لعملية التخصيص. وهذا ما سيتناوله الباحث في الجزء التالي.

### 2.3. الدراسات البحثية السابقة التي تناولت قياس المنافع الاجتماعية

تعاني أدبيات البحث العلمي في كل من المجال الاقتصادي والمحاسبي من قلة الدراسات البحثية التي تناولت قياس المنافع المحققة من الإنفاق العام، وقامت الجهود البحثية السابقة بعدة محاولات لتحقيق هذا القياس مستخدمةً في ذلك عدداً من المقاييس المتنوعة وفقاً لرؤية القائم بالدراسة ومجال التطبيق. وفيما يلي سرد ومناقشة عدداً من تلك الدراسات من أجل الوقوف على آخر ما انتهى إليه البحث العلمي فيما يتعلق بهذا القياس.

#### دراسة (Starrett; 1977)

قامت هذه الدراسة بهدف بناء مقياس يصلح للاستخدام على نطاق واسع للرفاه الاجتماعي Social Welfare المحقق من تقديم المنتجات التكنولوجية وذلك انطلاقاً من نظرية الوظائف المتجانسة حيث يتم قياس العائد لمجموعة منتجات واعتبارها وحدة واحدة وفقاً لدرجة تجانسها، ويُعد هذا المفهوم للقياس أحد الموضوعات الهامة في الدراسات الاقتصادية. وقد وضع Starrett فرضية أساسية من أجل قياس مستوى الرفاه الاجتماعي، تمثلت هذه الفرضية في: " إن المجتمع يتكون من مجموعات محددة من الأفراد تتفق في أدواقها وقدراتها ويتوقف الرفاه الاجتماعي للمجتمع على استهلاكه من السلع وعلى الموارد المتاحة، والموارد المستخدمة ".

#### دراسة (Pina; 2005)

قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة منهجية Pereira 2000 المتعلقة بقياس عائد الاستثمار العام Rate of return on Public investment (ROPI)، وهدفت الدراسة أيضاً إلى تلافى أوجه النقد التي وجهت لهذه المنهجية والتي اعتبرت عائد الاستثمار العام هو معدل العائد الداخل في حساب متوسط الإنتاجية والتي يتم قياسها من خلال العلاقة بين أربع متغيرات هي: الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، العمالة في القطاع الخاص والنتائج القومي من القطاع الخاص.

وذكرت الدراسة أن هذه المنهجية قد اعتمدت على نموذج (VAR) Regressive Vectorial Auto وهو نموذج انحدار ذاتي يقيس العلاقات الخطية المتبادلة بين عدد من المتغيرات في السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات من خلال معادلة تجمع بين لوغاريتم المتغير التابع واللوغاريتمات السابقة للمتغيرات المستقلة. وقد اتفق Pina مع منهجية Pereira 2000 على أهمية مراعاة الآثار غير المباشرة للمخرجات الخاصة بالاستثمار العام وعلاقتها بمدخلات الاستثمار الخاص، واختلف Pina مع منهجية Pereira 2000 في الطريقة التي تقاس بها تكاليف الاستثمار، وكذلك فيما يتعلق بموقف التكاليف كمتغير مؤثر في مخرجات القطاع العام.

#### دراسة (Li and Lofgren; 2006)

قامت هذه الدراسة باختبار مقياس صافي الناتج القومي Net national product كمقياس يصلح للتعبير عن الرفاه الاجتماعي social welfare المحقق نتيجة الإنفاق العام، وقد توصلت الدراسة إلى أن مقياس صافي الناتج القومي بشكل عام لا يعبر عن الرفاه الاجتماعي معللةً ذلك بأن صافي الناتج القومي يتم قياسه وفقاً لأسعار الاستهلاك والأسعار الثابتة، وهذا لا يستقيم عند قياس مستوى التقدم في الرفاه الاجتماعي، واقتُرحت الدراسة خصم الأسعار الثابتة واستبدالها بالأسعار المتغيرة وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين، وقدمت الدراسة مقياساً بديلاً للتعبير عن مستوى الرفاه الاجتماعي تمثل في معدل العائد على صافي الوزن النسبي للاستثمار العام.



**دراسة (Kakwani and Son; 2015)**

قامت هذه الدراسة بهدف تقييم برامج الإنفاق العام الخاصة بالجانب الاجتماعي، وذلك في ظل التزايد المستمر في نسبة الاستثمار في البرامج الاجتماعية من قبل العديد من الدول النامية بهدف زيادة مستوى رفاهية شعوبها وخاصة الفقراء والضعفاء. وقام Kakwani and Son بتطبيق منهجية معدل العائد الاجتماعي SROI لتقييم تلك البرامج، وعرفت الدراسة هذا المعدل بأنه " عبارة عن الرفاه الاجتماعي الذي تحقق نتيجة برامج الإنفاق العام المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والذي يمثل نسبة من تكلفة هذه البرامج ". وقياس هذا المعدل يتطلب تحديد مقدار الزيادة في مستوى الرفاه الاجتماعي في صورة نقدية والتي تمثل التعبير المباشر في الرفاه الاجتماعي بسبب الدخل، والتغير غير المباشر نتيجة الفوائد الموزعة بعد تنفيذ البرنامج الاجتماعي. وللوصول إلى قياس معدل العائد الاجتماعي SROI وفقاً للمفهوم الذي قدمته هذه الدراسة والمتمثل في " كونه يمثل نسبة من تكلفة البرنامج الاجتماعي المنفذ "، فإن الأمر يتطلب قياس تكلفة هذا البرنامج.

**دراسة (Thomas et al.; 2015)**

قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة الدراسات البحثية السابقة التي تناولت مجال تقييم الإنفاق العام في مجال الصحة وما تم استخدامه من مناهج قياسية لتقدير قيمة النقود Value of Money حتى يتم تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة من أجل مواجهة الضغوط التي فرضتها حالة ازدياد ندرة هذه الموارد. وقام Thomas et al. بتقييم عدد 40 دراسة بحثية تناولت مجال الإنفاق العام في الصحة في الفترة ما بين يناير 1996 وحتى ديسمبر 2014. وقد توصل Thomas et al. إلى أن تلك الدراسات استخدمت عدداً من المناهج القياسية المختلفة من أجل قياس الأثر المحققة نتيجة الإنفاق العام على البرامج الصحية، تمثلت هذه المناهج في تحليل التكلفة والعائد، فعالية التكلفة ومعدل العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI إلا أن أكثر هذه المناهج استخداماً هو معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار، كما ذكر Thomas et al. أنه لوحظ حدوث تراجع في استخدام هذا المنهج منذ عام 2011.

وقد قدم Thomas et al. بعض التوصيات التي يرون ضرورة البحث فيها مستقبلاً من أجل تطبيق منهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI بشكل موضوعي في مجال قياس المنافع المترتبة على الإنفاق العام في الصحة، تمثلت أهم هذه التوصيات في: ضرورة تحديد المستفيدين الفعليين من المنافع المحققة من الإنفاق وليس كل أصحاب المصالح، وضرورة تقديم التفسيرات والمبررات المتعلقة بمعدلات الخصم المستخدمة في إيجاد القيمة الحالية لكل من القيمة المالية للمنافع الاجتماعية وتكلفة الإنفاق، وضرورة تقديم نماذج موضوعية فيما يتعلق بتقدير القيمة المالية لمخرجات البرامج الاجتماعية.

**دراسة (Nicholls; 2016)**

قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة التطورات التي مر بها مقياس معدل العائد الاجتماعي SROI وصولاً إلى تحديد جوانب هذا المقياس التي في حاجة إلى مزيد من البحث العلمي مستقبلاً من أجل الوصول إلى معيار قابل للمقارنة مع المقاييس الأخرى من أجل توفير المعلومات التي تخدم أغراض المحاسبة المالية وقرارات تخصيص النفقات العامة وتحقيق الاستدامة في القطاع الخاص وخدمة تحليل التكلفة والعائد بالقطاع العام، وكذا ترتيب الأهمية النسبية للنتائج المحققة من الإنفاق العام وفقاً لأوزانها النسبية في تحقيق العائد.

وقام Nicholls بالبحث عن أسباب ظهور هذا المقياس والتي لخصها في: الاحتياج إلى مؤشر يوضح ما إذا كانت الأنشطة التي تم تأديتها من قبل المؤسسات قد أثرت في حياة الناس أم لا، وذلك لأن هذا هو الهدف من تلك الأنشطة، وقد ذكرت الدراسة أيضاً سبب الاهتمام بهذا المؤشر والمتمثل في: نتيجة وجود عدة تساؤلات لم يكن لها إجابة، تمثلت هذه التساؤلات في الآتي: كيف يمكن قياس نجاح جهود المؤسسات والمنظمات الاجتماعية؟ وكيف يمكن قياس مستوى التقدم في الأنشطة والجهود التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات الاجتماعية؟ وهل تنسم قرارات تخصيص الموارد بالكفاءة؟ وكيف يمكن قياس وإقناع الآخرين بما نعتقد أنه حقيقي؟، وقد بينت الدراسة أن معدل العائد الاجتماعي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في عملية تخصيص الموارد من قبل المنظمات الاجتماعية ويوجد ضرورة لتطوير هذه المعلومات مع مرور الوقت لتصبح معياراً تعتمد عليه المنظمات الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار.

**دراسة (Brown; 2016)**

قامت هذه الدراسة بهدف تقدير متوسط العائد على الاستثمار في أنشطة الإدارات العامة الصحية في ولاية كاليفورنيا. واستخدم Brown منهجية معدل العائد على الاستثمار ROI باستخدام القيمة الحالية لعدد من المتغيرات الخاصة باقتصاديات الصحة، هذه المتغيرات تم الحصول عليها من عدد من المقالات المتخصصة، تمثلت هذه المتغيرات في: القيمة الحالية لتجنب الوفيات، القيمة الحالية لتحسن الحالة الصحية والقيمة الحالية للإنفاق العام على الصحة. ويتم الحصول على القيمة الحالية لتجنب الوفيات من خلال القيمة الإحصائية المقدرة للحياة والمستخدم من قبل منظمات حماية البيئة، وهذه القيمة يتم الحصول عليها من خلال علاقة السببية بين حجم الإنفاق العام على الصحة وتجنب الوفاة، أما بالنسبة للقيمة الحالية لتحسن في الحالة الصحية يتم الحصول عليها من خلال القيمة المعيارية المعبرة عن الصحة الجيدة والتي يتم قياسها من خلال علاقة السببية بين نسبة السكان الذين تحسنت صحتهم وحجم الإنفاق العام على الصحة، أما فيما يتعلق بالقيمة الحالية للإنفاق العام على الصحة فيتم الحصول عليها من خلال قيمة الإنفاق العام على الصحة ومعدل الخصم السائد.

**دراسة (Pastor and Peraita; 2016)**



قامت هذه الدراسة بهدف تقديم منهجية مختلفة عن سابقتها من الدراسات التي تناولت قياس عائد الإنفاق الحكومي على الجامعات العامة والتي انقسمت إلى نوعين من المنهجيات الأولى هي: المنهجية القائمة على قياس العائدات المباشرة من الإنفاق الحكومي على الجامعات من خلال أثر التعليم على التوظيف والثانية هي: المنهجية القائمة على قياس الآثار غير المباشرة على الاقتصاد المحلي نتيجة الإنفاق الحكومي على الجامعات من خلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات. واستخدم Pastor and Peraita نموذج مونت كارلو المتضمن مجموعة من العناصر العشوائية لتقدير العائدات الضريبية المترتبة على الإنفاق العام على الجامعة في إقليم الباسك في أسبانيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام في التعليم الجامعي هو استثمار مربح من الناحية المالية.

#### دراسة (Cordes; 2017)

قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة أوجه استخدامات وأوجه القصور المتعلقة بكل من منهجية تحليل التكلفة والعائد Cost and Benefits analysis (CBA) ومنهجية معدل العائد الاجتماعي SROI كأدوات يمكن أن تستخدمها الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين وكذا الجهات المانحة في تحديد أولويات البرامج والمساعدات الاجتماعية وتقييم الأداء، وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بمعدل العائد الاجتماعي SROI منذ أوائل عام 2000. وقد توصلت الدراسة إلى قدرة معدل العائد الاجتماعي على تقييم الأداء، كما تناولت الدراسة أوجه الاعتراض التي وجهت له والتي تلخصت في: صعوبة الوصول لقيمة نقدية تمثل مقياساً كميًا لمخرجات البرامج التي تنفذها المؤسسات غير الهادفة للربح.

#### دراسة (Yates and Marra; 2017)

قامت هذه الدراسة بمناقشة مشاكل تطبيق معدل العائد الاجتماعي SROI كمقياس لتقييم الأداء وقياس المنافع الاجتماعية المترتبة على الإنفاق في البرامج الاجتماعية لزيادة مستوى رفاهية المواطنين. وقد ذكرت الدراسة أن التحليلات المعتمدة على التكلفة ومنها تحليلات معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار تُعد حديثة نسبياً ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في عملية اتخاذ القرار ويجب على المنظمات والجهات ذات الصلة ومنها على سبيل المثال المنظمة الدولية للقيمة الاجتماعية (SVI) Social Value International Organization - وهي المنظمة المهمة بالقيمة الاجتماعية التي تتحقق للمجتمعات من خلال البرامج الاجتماعية - العمل على تطوير منهجية قياسه.

#### دراسة (Gargani; 2017)

قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة الإطار القياسي لمنهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار في البرامج الاجتماعية SROI والذي يعتمد في الأساس على الإطار القياسي لمنهجية قياس معدل العائد على الاستثمار في المشاريع التجارية ROI، وقد ذكرت الدراسة أن نفس المشاكل التي تواجه المستثمر في الاختيار بين المشاريع المختلفة والتي تطلبت الحاجة إلى معيار يُمكن من الاختيار الرشيد هي نفس المشاكل التي تواجه المستثمرين في الاختيار بين البرامج الاجتماعية والتي تطلبت وجود معيار يُمكن على أساسه الاختيار الملائم، فعلى سبيل المثال إذا أراد مستثمر أن يدعم أحد برامج التعليم فعليه أن يقوم باختيار البرنامج الذي يُمكن أن يغطي تكاليفه، وفي هذه الحالة تكون منهجية معدل العائد على الاستثمار مفيدة في الاختيار، ولكن يسمى العائد في هذه الحالة معدل العائد الاجتماعي نظراً لأن التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في معدل العائد على الاستثمار في المشاريع التجارية يتم استبدالها بالمنافع الاجتماعية المتوقع أن يحصل عليها المواطنون نتيجة تنفيذ البرنامج الاجتماعي.

#### دراسة (Watson and Whitley; 2017)

بعد أن أصبحت منهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI أكثر المناهج تطوراً واستخداماً لقياس الآثار الاجتماعية غير الملموسة للاستثمار في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبعض من دول أوروبا، قامت هذه الدراسة بهدف مناقشة واستكشاف هذه المنهجية بالتطبيق على حالة الاستثمار في بناء العيادات الصحية، وتحديد ما إذا كانت هناك أوجه نقد تتعلق بهذه المنهجية وكذا الجهود البحثية المستقبلية التي يمكن إجراؤها من أجل تطويرها. وقام Watson and Whitley بحساب معدل العائد الاجتماعي المحقق نتيجة بناء مجموعة من العيادات الصحية وفقاً لدليل الإجراءات الخاص بكيفية قياس هذا العائد والتمثل في عدد ستة مراحل تبدأ بمرحلة تحديد المناطق محل القياس مروراً بإجراء المسوحات الميدانية من أجل تحديد المنافع الاجتماعية التي تحققت لمجموعة من المواطنين نتيجة تنفيذ برنامج اجتماعي وانتهاءً بحساب قيمة المعدل وإيجاد القيمة الحالية له خلال فترة بقاء البرنامج ثم التقرير عن هذه القيمة.

وقد توصل Watson and Whitley إلى قدرة منهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار في التعبير عن المنافع الاجتماعية المتعلقة ببناء العيادات والمباني الصحية، إلا أنهما قد أشارا إلى وجود أحد أوجه النقد التي من الممكن أن توجه لهذه المنهجية وهو المتعلق بعدم تأكد علاقة السببية بين المنافع الاجتماعية التي تم التوصل إليها من خلال المسوحات الميدانية للمواطنين بالمناطق محل القياس وبناء هذه المباني. وذكر Watson and Whitley عدد من التوصيات التي يجب مراعاتها مستقبلاً من أجل الاستمرار في تطبيق هذه المنهجية لقياس المنافع الاجتماعية، من أهم هذه التوصيات ما يتعلق بجودة إعداد الاستقصاءات وتحديد الأفراد محل الاستقصاء ودوافعهم وكيفية تقييم المنافع وما هو المقياس المرجعي للتكلفة المنفقة على البرنامج الاجتماعي.

#### دراسة (Van Dijk; 2017)

قامت هذه الدراسة بهدف الوصول إلى تقدير أكثر دقة لمضاعف التوظيف المحلي بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي عرفه Van Dijk في هذه الدراسة بأنه يمثل عدد الوظائف الإضافية التي تم استحداثها في القطاع غير التجاري نتيجة إضافة وظيفة واحدة في القطاع التجاري في نفس المدينة وقد ذكر Van Dijk أن مضاعف التوظيف المحلي ترجع فكرته الأساسية إلى النموذج الأساسي في الأدب الاقتصادي والذي يشهد حالياً

الكثير من التطبيقات المتطورة. وقد توصل Van Dijk إلى أن إضافة وظيفة واحدة إلى القطاع التجاري تؤدي إلى زيادة الوظائف بالقطاع غير التجاري بمعدل من 1,6 إلى 1,7 وظيفة، وتعد هذه النتيجة تفسيراً قوياً لمعدل النمو في القطاع غير التجاري.

#### دراسة (Hall and Millo; 2018)

قامت هذه الدراسة بهدف معرفة سبب اختيار الحكومات وصانعي السياسات للمناهج المحاسبية في توضيح وترشيد سياساتهم المختارة للتطبيق، وذلك انطلاقاً من أهمية دور المحاسبة في القياس والتنمية الاقتصادية. وقد قام Hall and Millo بالمقارنة بين ثلاثة مناهج محاسبية تم تطويرها واستخدامها في مجال التعبير عن العائد الاجتماعي المحقق نتيجة الإنفاق الحكومي، تمثلت هذه المناهج الثلاثة في معدل العائد الاجتماعي SROI، المحاسبة الاجتماعية Social accounting والمضاعف الثلاثي المحلي (Local Multiplier 3 (L M 3)). وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المناهج المحاسبية لها من القدرة على التوضيح والشرح لمضمون السياسات العامة المطبقة ما يجعلها مؤهلة للاستخدام بقوة من جانب صانعي السياسات في توصيل مضمون سياساتهم إلى الأطراف ذات الصلة وفي مقدمتهم المواطنين، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن معدل العائد الاجتماعي SROI هو أكثر المناهج المحاسبية - المستخدمة حالياً - قدرة على التعبير عن المنافع الاجتماعية المحققة نتيجة الإنفاق الخاص بالبرامج الاجتماعية. إلا أن Hall and Millo قد ناديا بإجراء دراسات بحثية مستقبلية فيما يتعلق بصحة ما توصلوا إليه من نتائج بشأن قدرة المحاسبة على شرح وتوضيح مضمون السياسات العامة وذلك في ظل المناهج المحاسبية المستخدمة فعلاً من قبل صانعي السياسات أو المناهج المحاسبية التي يمكن تطويرها مستقبلاً وتكون ذات قدرة أكبر في التعبير عن مضمون السياسات، وقد بررا نداءهما هذا بأنهما توصلا لهذه النتيجة في ظل دراسة الحالة المتعلقة بمعدل العائد الاجتماعي على افتراض استخدامه بالفعل من قبل صانعي السياسات نظراً لكونه الأكثر استخداماً من أجل التعبير عن المنافع الاجتماعية المحققة نتيجة الاستثمار في البرامج الاجتماعية.

#### دراسة (Purwohedi and Gurd; 2019)

قامت هذه الدراسة بهدف توضيح إمكانية استخدام معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار في تحسين إدارة المشروعات العامة التي تقوم بها الحكومات المحلية. وقاما Purwohedi and Gurd بدراسة حالة أحد مشروعات الصرف الصحي في أحد المدن الأندونيسية. وقد توصلت الدراسة إلى تحقيق تحسن كبير في إدارة المشروع من خلال استخدام معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار وذلك نتيجة تحديد أولويات المشروعات وأفضليات التنفيذ وقياس الأداء بشكل أفضل وتحقيق مبدأ المساءلة.

#### دراسة (Krucien et al.; 2019)

قامت هذه الدراسة بهدف تطوير منهجية خاصة تُمكن من اختيار أفضل المخرجات المتوقعة للإنفاق العام وخاصةً في مجال الصحة، حيث لا يستطيع متخذ قرار تخصيص الإنفاق العام فيما بين البرامج الصحية بتوجيه الإنفاق لأي منها في ظل عدم معرفة النتائج المحتملة مسبقاً وكذا حالة عدم اليقين المتعلقة بهذه النتائج.

استخدم Krucien et al. أسلوب الاستقصاء لعينة مكونة من 200 مشارك نتج عنها 4200 ملاحظة وتمت المقارنة بين أربعة مناهج لاختيار أفضل البرامج باستخدام أسلوب تجربة الاختيار المنفصل The discrete choice experiment وهو أسلوب شائع الاستخدام في مجال الاختيار بين البرامج الصحية. وقد حدد Krucien et al. منهجية فعالية التكلفة (CEP) (The cost-effectiveness plane) لاختيار أفضل المخرجات الخاصة بالإنفاق العام لبرامج الصحة، وتقوم هذه المنهجية على مبدأ تعظيم المنفعة الناتجة عن التغير في كل من التكلفة والفعالية نتيجة التحول من دواء إلى دواء آخر ومقارنة كل من التكلفة والفعالية للدواء السابق مع التكلفة والفعالية للدواء الحالي، وتم إتاحة هذه المنهجية للدراسة والتحليل لتحديد مدى إمكانية الاستعانة بها في اختيار التفضيلات ورفع كفاءة تخصيص الإنفاق العام لبرامج الصحة والتي تتصف بعدم المعرفة المسبقة بها.

### 2.4. مناقشة النتائج - قياس المنافع الاجتماعية

يتضح للباحث من نتائج هذه الدراسات أن تناول الدراسات البحثية لموضوع قياس المنافع المحققة للمواطنين نتيجة تخصيص النفقات العامة قد تم على مستوى قطاعات اقتصادية محددة وليس على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة على المستوى الكلي للموازنة العامة للدولة.

كما يتضح أيضاً استخدام تلك الدراسات عبر تسلسلها الزمني عدداً من أساليب قياس المنافع الاجتماعية والتي بدأت بنظرية الوظائف المتجانسة والتي تُعد أحد الموضوعات الهامة في الأدب الاقتصادي وصولاً إلى منهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI والذي يُعد حالياً المقياس الأهم والأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال قياس المنافع الاجتماعية مستمداً فلسفته من مبدأ تحليل التكلفة والعائد ومستمداً صيغته الرياضية من الإطار الرياضي لمعدل العائد على الاستثمار في المشروعات التجارية ROI والذي يُعد أحد الموضوعات الهامة في الأدب المحاسبي، مما يؤكد على فكرة التكامل بين العلوم الاجتماعية لتحقيق رفاهية الشعوب.

وعلى الرغم من عدد الأساليب المستخدمة في محاولة تحقيق قياس موضوعي للمنافع الاجتماعية المحققة للمواطنين عبر مفهوم الرفاه الاجتماعي، وكذلك الجهود البحثية المتعلقة بتطوير منهجيات هذا القياس، إلا أن هذه الأساليب لم تقدم قياساً موضوعياً لهذه المنافع، وذلك لأنها لم تحقق قياساً حقيقياً ومباشراً للتغير في مستوى الرفاه الاجتماعي المحقق نتيجة الإنفاق العام، ويرجع السبب في ذلك إلى الكثير من أوجه القصور التي شابته المنهجيات المستخدمة في القياس، وكذلك عدداً من الأمور المتعلقة بمفهوم الرفاه الاجتماعي نفسه.

فعلى صعيد منهجيات القياس فقد وجهت الكثير من أوجه النقد لتلك المنهجيات وخاصةً أوجه النقد المتعلقة بمنهجية معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI فيما يتعلق بكيفية تحديد المنافع الاجتماعية والتي تقوم على الاستقصاءات الميدانية لعدد من الأفراد يفترض أنهم المستفيدين من تنفيذ البرامج الاجتماعية وكذلك كيفية تحديد قيمة مالية لهذه المنافع.

أما بالنسبة للأمور المتعلقة بمفهوم الرفاه الاجتماعي كسبب في عدم تحقيق قياساً حقيقياً ومباشراً للتغير في مستوى الرفاه الاجتماعي المحقق نتيجة الإنفاق العام، فإن هذا قد يرجع في الأساس إلى صعوبة قياس مفهوم الرفاه الاجتماعي في حد ذاته والذي مر بالعديد من مراحل التطوير خلال الفترة من 1970 حتى 1980 على يد عدد من الباحثين هم (Sen, Starret, Blackorby, Donaldson; 1990). ونظراً لصعوبة قياس مفهوم الرفاه الاجتماعي مقارنةً بالنتائج وعدم القدرة على تحقيق القياس الموضوعي لمستوى الرفاه رغم المحاولات العديدة من قبل الدراسات البحثية فتلجأ الحكومات إلى تعظيم الناتج بدلاً من تعظيم الرفاه (Misch et al.; 2013).

وترجع صعوبة قياس مفهوم الرفاه الاجتماعي إلى عدة أسباب تتلخص في: قيام هذا المفهوم على التفضيلات الفردية للمواطنين وليس المجتمع ككل (weymark; 2013)، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد والسياق ويتم تعديله باستمرار ليعكس الحقائق الاجتماعية السائدة، ويتكون من بعد مادي يتضمن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل والتوظيف ومستوى التعليم وخدمات الضمان الاجتماعي، ويُعد آخر شخصي مثل السعادة والرضا وتوافر أو انعدام الأمن العام (Moss; 1980) هذا بالإضافة إلى أن هذا المفهوم لا يمكن تعميمه حيث أنه لا يأخذ في الحسبان الجوانب المختلفة لحياة المواطنين والتي تتطلب مراجعة وتقييم مستمرين لمعرفة ما تعنيه تلك الجوانب لكل بلد وكل إقليم حتى يعكس هذا التقييم الحقائق الاجتماعية السائدة والمساهمة في تلبية احتياجات المواطنين (Martinez et al.; 2017).

ومع تطور بيئة الأعمال والحياة الاجتماعية لم يعد بالفعل مفهوم الرفاه الاجتماعي قائم على بُعد واحد فقط ألا وهو البعد الاقتصادي، ولكن أصبح متعدد الأبعاد وأصبح يشمل على الصحة والتعليم والتوظيف والبيئة والعديد من الأبعاد الأخرى اللازمة لقياس الرفاهية بالنسبة للفرد داخل المجتمع (Espina and Arechavala; 2013). كما يقوم هذا المفهوم على أساس ما يستطيع الأفراد فعله حالياً وليس على أساس ما يستطيعون فعله مستقبلاً (Fleurbaey; 2014).

ونظراً لأن قدرة الأفراد على مقابلة احتياجاتهم تتوقف على ما يتحصلون عليه من دخول تمكنهم من مقابلتها، فقد تم تعريف الرفاه الاجتماعي من قبل عدد من الباحثين على أنه "عبارة عن الدخل المتاح بعد تخفيضه بمعامل عدم العدالة في توزيع الدخل" وتم استخدامه كمؤشر لعدم العدالة في توزيع الدخل على يد الباحث Dalton عام 1920 كأول باحث استخدم هذا المفهوم للتعبير عن عدم العدالة في التوزيع، وأيضاً تم استخدامه لذات الغرض على يد الباحث Atkinson عام 1970، ومن الدراسات التي عرفته بهذا المضمون واستخدمته كمقياس للتعبير عن كفاءة تخصيص الموارد دراسة (Villar; 2001)، وعرفته دراسة (Creedy and Héroult; 2012) بأنه "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح" وعرفته دراسة (Quentin and Shlomo; 2002) بأنه "مستوى نصيب الفرد من الدخل" وذلك في ظل مفهوم الأفراد للرفاه والقائم على نظرته وتقييم ما يتحصلون عليه من دخل أو ما يستهلكونه مقارنةً بالآخرين وليس وفقاً للقيمة المطلقة لما يتحصلون عليه من دخل أو ما يستهلكونه.

وتواجه عملية قياس مستوى الرفاه الاجتماعي- في ظل تعريفه بأنه عبارة عن الدخل المتاح بعد خصمه بمعامل عدم العدالة في توزيع الدخل- عدداً من التحديات تتمثل أهمها في:

- تحديد التحويلات التي ستتم إلى الأفراد بغرض تحسين مستوى الرفاه وكذلك أدوات القياس الملائمة (Magdalou; 2018).
- يتطلب قياس مستوى الرفاه الاجتماعي للمجتمع ككل دراسة عدد من المتغيرات ألا وهي (التوظيف والبطالة، توزيع الدخل، الضرائب والنفقات الاجتماعية، معاشات الضمان الاجتماعي الرعاية الصحية، التعليم، السكن، الفقر والمساعدات الاجتماعية (Mesa-Lago; 2017).
- دراسة المتغيرات ذات التأثير الجوهري في مستوى الرفاه ومن أهمها الضرائب وذلك لتأثيرها على مستوى الحياة الاقتصادي والاجتماعي عبر مستوى الدخل (Selen and Karas; 2018) وكذلك تأثير فساد المسؤولين الحكوميين لاستحواذهم على معظم الحوافز مما يؤدي إلى انخفاض القدر المحول من الحوافز إلى الأفراد والذي يستتبعه عدم القدرة على مقابلة احتياجاتهم (Toukan; 2017).

ويرى الباحث وجود أمراً آخر يتعلق بمفهوم الرفاه الاجتماعي كسبب في عدم تحقيق قياساً حقيقياً ومباشراً للتغير في مستوى الرفاه الاجتماعي المحقق نتيجة الإنفاق العام، ألا وهو ما يتعلق بمضمون هذا المفهوم نفسه، حيث يُعبر مفهوم الرفاه الاجتماعي - في ظل اقتصاد الرفاه - عن تفضيلات وأولويات المجتمع إلا أنه نظراً لاختلاف الأفراد في تفضيلاتهم وأولوياتهم فإن مفهوم الرفاه الاجتماعي "يمثل المجموع المرجح للمنافع التي يتحصل عليها الأفراد" (Suzumura; 2002, Fleurbaey; 2014)، ومن ثم فإن مفهوم الرفاه الاجتماعي لا يعكس كلياً تفضيلات جميع أفراد المجتمع، كما أن اختيارات الأفراد للسلع والخدمات لا تخضع بشكل كامل للاختيار الحر، وحتى يكون الرفاه الاجتماعي ممثلاً بشكل كامل لتفضيلات ورغبات الأفراد يجب أن تكون تفضيلات المجتمع ككل لسلعة ما هي نفس تفضيلات أي فرد في المجتمع. (Haradhan; 2011) ومن ثم يرى الباحث أنه على الرغم من أن مفهوم الرفاه الاجتماعي يُعد هدفاً استراتيجياً للإنفاق العام (van de Walle; 1996)، لكنه لا يُعد مدخلاً ملائماً لتحقيق القياس الموضوعي للمنافع المحققة نتيجة هذا الإنفاق، وذلك نظراً لصعوبة قياسه وما يتعلق باختلاف مضمونه الحقيقي عن فلسفته العامة ولهذا فإن ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة يكمن في تحقيق وإتاحة المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات العامة، وكذلك تحقيق وإتاحة معلومات التغذية العكسية لعملية التخصيص والمتمثلة في قيمة المنافع الاجتماعية المحققة للمواطنين كعائد نتيجة الإنفاق العام، ومن ثم يجب العمل على إيجاد المدخل الملائم لتحقيق وإتاحة تلك المعلومات بما يُمكن صانعي السياسات والقائمين على التخصيص من ترشيد قرارات التخصيص وذلك بتوجيه الإنفاق العام نحو الأوجه التي تعظم المنفعة العامة للمواطنين على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.

### 3. مدخل ترشيد قرارات التخصيص

يقترح الباحث القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام مدخلاً لترشيد قرارات التخصيص، وذلك باعتبار عائد الإنفاق العام هو معلومات التغذية العكسية التي تفتقدها عملية التخصيص، وانطلاقاً من ذلك وكذا انطلاقاً من قيام القياس المحاسبي على مجموعة من الأركان والتي على رأسها الخاصية محل القياس، سيقوم الباحث في الجزء التالي بمناقشة مفهوم عائد الإنفاق العام باعتباره الخاصية محل القياس والتي يرجى تحقيقها للمعلومات اللازمة لترشيد قرارات التخصيص.

#### 3.1. مفهوم عائد الإنفاق العام

تبين للباحث ندرة ورود مصطلح مفهوم عائد الإنفاق العام بالدراسات البحثية، وفي الدراسات القليلة التي ورد بها مصطلح (عائد Return) قد ورد مقترناً بأحد أوجه الإنفاق العام، ولكن ورد فاقداً للمعنى اللغوي لكلمة عائد والتي تم تعريفها في كل من اللغة العربية والإنجليزية بأنها عبارة عن "إيراد أو دخل أو ما يعود من ربح التجارة أو الاستثمار" كما ورد هذا المصطلح فاقداً للمضمون العلمي لمصطلح عائد والذي يقوم على مقارنة الدخل المحقق بالتكلفة المنفقة لتحقيق هذا الدخل وفقاً لمبدأ التكلفة والعائد *cost-benefit analysis* وكذلك مبدأ المقابلة المحاسبي، ولم يرد مفهوم عائد الإنفاق العام بشكل صريح كمصطلح يعبر عن العائد المحقق للمواطنين من الإنفاق العام على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة، ولم يتضمن الأدب الاقتصادي والمحاسبي تعريفاً محدداً لهذا المفهوم.

وكانت دراسة (Benin; 2015) من الدراسات التي ورد بها مصطلح عائد مقترناً بأحد أوجه الإنفاق العام والتي كان هدفها قياس أثر الإنفاق العام في القطاع الزراعي في أفريقيا حيث قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام مقياس القيمة المضافة المحققة (الزيادة في الإنتاجية) لكل هكتار من الأراضي الزراعية نتيجة الإنفاق العام في مجال الزراعة. كما ورد مصطلح (عائد Return) أيضاً في دراسة (Cappelen et al.; 2013) التي تمت بهدف قياس أثر الإنفاق الذي يقوم به مجلس البحوث النرويجي في مجال البحوث والتطوير عبر تحليل أداء مجموعة من المنشآت خلال الفترة من 2001 حتى 2009 مستخدماً في ذلك أحد نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين إنتاجية العاملين وحجم الإنفاق من قبل مجلس البحوث النرويجي على البحوث والتطوير.

ويرى الباحث أن السبب في فقد مصطلح (عائد الإنفاق العام) لمضمونه العلمي ومعناه اللغوي في الدراسات التي ورد بها، يرجع إلى اهتمام القائمين بهذه الدراسات بقياس أثر الإنفاق العام في قطاع معين عبر مقياس الإنتاجية، دون محاولة القياس الفعلي لقيمة الدخل المحقق للمواطنين كتعبير عن عائد الإنفاق العام داخل هذا القطاع، والاكتفاء فقط بمؤشر الإنتاجية للتعبير عن مردود هذا الإنفاق.

ويرى الباحث إمكانية استخدام مصطلح (عائد الإنفاق العام) كمفهوم محاسبي يعكس القيمة المالية للمنافع الاجتماعية المحققة للمواطنين، ويعكس في نفس الوقت قيمة ما أنفقته الدولة من مال عام لمواجهة طلب المواطنين على السلع والخدمات العامة التي حققت لهم هذه المنافع خاصة وأن الهدف الإستراتيجي للإنفاق العام يتمثل في زيادة مستوى رفاهية المواطنين (van de Walle; 1996)، وأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً لنظرية إخفاق الأسواق يتمثل في قيامها بتوفير السلع والخدمات التي تكون في مصلحة المجتمع ككل والتي أخفقت الأسواق في توفيرها للمواطنين نتيجة التفضيلات الفردية للمشاركين في السوق ورغبتهم في تحقيق الأرباح (Furton and Martin; 2019)، وأن مسئولية الدولة الاجتماعية تتمثل في دعم مواطنيها وتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم من خلال إعادة توزيع الدخل. (Khemani; 2017)

ومن ثم يمكن للباحث وضع تعريفاً لمفهوم (عائد الإنفاق العام) من منظور محاسبي - آخذاً في الاعتبار المحددات المتعلقة بهدف الإنفاق العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي ومسؤوليتها الاجتماعية - يتمثل هذا التعريف في "التحسن في مستوى رفاهية المواطنين بسبب الزيادة في مستوى دخولهم أو الوفر المحقق لهم في الإنفاق نتيجة الحصول على ما توفره الحكومة من سلع وخدمات عامة أو ما تقدمه من تحويلات نقدية مباشرة وغير مباشرة".

مع مراعاة أن المواطنين المذكورين بالتعريف هم المواطنون المستحقين للخدمات والسلع والتحويلات النقدية التي توفرها الحكومة وفقاً لمعيار الاستحقاق الذي تحدده السلطة المختصة في الدولة، وجدير بالذكر أنه يوجد بعض الحالات التي يتحصل فيها هؤلاء المواطنين على ما توفره الحكومة من سلع وخدمات أو حتى تحويلات نقدية، ولكن لا يتم حدوث أي تحسن على مستوى رفاهيتهم مثلما يحدث في حالة وفاة المرضى في المستشفيات الحكومية أو إخفاق الطلبة في المدارس والجامعات الحكومية.

ويرى الباحث أنه يجب في هذه الحالات الاعتراف المحاسبي بما يمكن أن نسمة خسائر الإنفاق العام والتي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن "تكلفة السلع والخدمات العامة والتحويلات النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تحصل عليه المواطنون ولم تؤد إلى تحسن مستوى رفاهيتهم. واستكمالاً لمناقشة الباحث لمنهجية القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام كمنهجية قياس الغرض منها تحقيق المعلومات اللازمة لترشيد قرارات التخصيص والتي يعجز عن تحقيقها نظام المعلومات الاقتصادي، سيتناول الباحث في الجزء التالي مناقشة كيفية تحقيق هذا القياس ثم كيفية الإفصاح عنه.

#### 3.2. مدخل تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام

يرى الباحث أن الجزء المحقق من الطلب الكلي للمواطنين على السلع والخدمات العامة والذي يمكن أن نسمة (الطلب العام الحقيقي Real Public Demand) يمثل المدخل الملائم لقياس مصطلح (عائد الإنفاق العام)، وقد تم استخدام هذا المدخل من قبل فيما يتعلق بالجزء غير المحقق للتعبير وقياس ما يسمى بمفهوم خسارة المنافع الاجتماعية (S L) بواسطة الباحثين (Ben-David and Tavor) عام 2011.

ويرى الباحث أن هذا المدخل يُمكن القائمين على تخصيص من التأكد من انتقال كامل أثر الإنفاق الحكومي إلى المواطنين، كما أنه يُعبر عن مضمون التعريف الذي تم وضعه لعائد الإنفاق العام، حيث أن الجزء المحقق من الطلب الكلي على السلع والخدمات العامة يُعبر عن الزيادة في دخل المواطنين أو الوفر المحقق لهم في الإنفاق بسبب الحصول على السلع والخدمات التي توفرها الدولة ممثلة في حكومتها دون دفع المقابل المالي الذي كانو على استعداد للتخلي عنه من أجل الحصول عليها من الأسواق، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين الحاصلين على هذه السلع والخدمات.

ويدعم رؤية الباحث في استخدام مدخل الطلب على السلع والخدمات التي توفرها الدولة كمدخل لقياس عائد الإنفاق العام، هو استخدام هذا المدخل نفسه لتقدير الحجم الأمثل من الإنتاج لهذه السلع والخدمات وذلك نتيجة القيود المفروضة على الميزانية العامة واقتصاد السلع والخدمات العامة لقياس عائد الإنتاج وتحميل المواطن في هذا الاقتصاد نسبة ثابتة من تكلفة إنتاج أي كمية من السلع والخدمات ( Van den Nouweland; 2018).

ويدعم رؤية الباحث أيضاً تأثير خاصية الاستهلاك المشترك Joint Consumption والتي تعني أن السلع والخدمات العامة تستخدم في وقت واحد من قبل جميع المستهلكين دون استبعاد أي فرد، ولهذا السبب تسمى السلع والخدمات العامة السلع الجماعية أو السلع غير التبادلية، ويستطيع المستهلكون الحصول عليها دون وضوح لتفضيلاتهم واستهلاكها دون دفع ثمنها، ومن ثم لا يحتاج المستهلكون إلى الكشف عن طلبهم الحقيقي على السلع والخدمات العامة في السوق، مما يعني أنه لا يوجد منحنيات للطلب على السلع والخدمات العامة (Agiobenebo; 2004). ومن ثم فإن استخدام مدخل (الطلب على السلع والخدمات العامة) لقياس عائد الإنفاق العام يحقق قياساً مزدوجاً، حيث يحقق البيانات المتعلقة بمخرجات عملية تخصيص من خلال قياس عائد قرارات تخصيص، وكذلك يحقق البيانات المتعلقة بمدخلات عملية تخصيص من خلال قياس الطلب على السلع والخدمات العامة، والذي يُعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة لصانعي السياسات من أجل التغلب على مشكلة عدم وجود تحديد واضح لمنحنيات الطلب على السلع والخدمات العامة، حيث يعمل هذا المدخل على توفير المعلومات الغائبة عن الحكومة فيما يتعلق بحجم ونوعية الطلب على السلع والخدمات التي يُمكن أن توفرها للمواطنين، حيث يترتب على توافر هذه المعلومات قيام الحكومة بإعادة النظر في توليفات الإنتاج من أجل تحقيق العرض الملائم من السلع والخدمات الذي يحقق التوازن على المستوى الكلي للاقتصاد القومي وتعظيم المنفعة العامة للمواطنين.

ويرى الباحث أن تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام في ظل المدخل المقترح لعملية القياس يتطلب مناقشة المتغيرات التي تتناسب مع هذا المدخل وتحقيق قياس القيمة النقدية لذلك الجزء من الطلب الكلي على السلع والخدمات العامة والتي تُعبر عن المنافع المحققة للمواطنين نتيجة تخصيص النفقات العامة، وهذا ما سيناشره الباحث في الجزء التالي.

### 3.3. نموذج تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام

إن تحقيق القياس المحاسبي للمعاملات يتطلب أن تكون هذه المعاملات قابلة للقياس النقدي وهذا هو جوهر عملية القياس، والتي ينتج عنها تحديد القيمة النقدية لهذه المعاملات وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، ومن ثم فإن القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام يتطلب تحديداً لمتغيرات النموذج القياسي التي تحقق القيمة النقدية لهذا العائد عبر المدخل المقترح للقياس. ويرى الباحث في ظل المدخل المقترح للقياس أن هذه المتغيرات تتمثل في: (إجمالي التكلفة الفعلية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة أو الخدمة التي توفرها الدولة في قطاع معين - عدد الوحدات من السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن نتيجة الطلب عليها في هذا القطاع)، ومن ثم فإن الدالة الرياضية لنموذج تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام بالنسبة للمواطن في أحد القطاعات الاقتصادية تتمثل في:

$$Rg_{PS} = C_s \text{ per Unit } \times T_U \text{ Per Person} \longrightarrow 1$$

$$P=1, S=1$$

وبتجميع العائد المحقق لنفس المواطن داخل جميع قطاعات الاقتصاد القومي، ينتج إجمالي عائد الإنفاق العام المحقق لهذا المواطن على مستوى الاقتصاد القومي، وهذا ما توضحه الدالة التالية:

$$Rg_P = \sum Rg_{ps} \longrightarrow 2$$

$$P=1, S=1:n$$

وبتجميع العائد المحقق لجميع المواطنين داخل هذا القطاع ينتج إجمالي عائد الإنفاق العام في هذا القطاع، وهذا ما توضحه الدالة التالية:

$$Rg_S = \sum Rg_{ps} \longrightarrow 3$$

$$P=1:n, S=1$$

كما يمكن إيجاد قيمة عائد الإنفاق العام المحقق بالقطاع من خلال ضرب متغيرات الدالة رقم 1 في متغير عدد الأفراد الحاصلين بالفعل على سلع وخدمات القطاع P Real هذا كما توضحه الدالة التالية:

$$Rg_S = C_s \text{ per Unit } \times T_U \text{ Per Person } \times P_{\text{Real}} \longrightarrow 4$$

$$S=1$$

وبتجميع عائد الإنفاق العام المحقق لجميع المواطنين، أو بتجميع عائد الإنفاق العام المحقق داخل جميع القطاعات، ينتج إجمالي عائد الإنفاق العام على مستوى الاقتصاد القومي، وهذا كما توضحه الدالة التالية:

$$Rg = \sum Rg_P = \sum Rg_S \longrightarrow 5$$

$$P=1:n \quad S=1:n$$

ويرى الباحث أن كل من متغير التكلفة الفعلية لإنتاج وحدة واحدة من السلع والخدمات في قطاع معين CS per Unit ومتغير عدد الوحدات من السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن في هذا القطاع TU Per Person يعملان على تحقيق قيمة الطلب الحقيقي على السلع والخدمات العامة وكذلك تحقيق القيمة النقدية التي تعبر عن الزيادة في مستوى رفاهية المواطنين نتيجة ما تقوم به الدولة ممثلة في قطاعها الحكومي من إنفاق عام لتوفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم .

إلا أن الأمر يتطلب من الجهات الحكومية تحديد ماهية السلعة أو الخدمة التي تقدمها وذلك وفقاً لطبيعة نشاطها في القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، والاستعانة بنظم محاسبة التكاليف لقياس التكلفة الفعلية لإنتاج الوحدة من هذه السلعة أو الخدمة، حيث تتمثل تكلفة إنتاج الوحدة في إجمالي ما تم إنفاقه من مصروفات جارية في سبيل إنتاج هذه الوحدة، بالإضافة إلى نصيب هذه الوحدة من إهلاك الأصول الرأسمالية القائمة بعملية الإنتاج وكذلك نصيبها من المصروفات الإدارية اللازمة لضمان استمرار المنشأة في تقديم السلعة أو الخدمة الخاصة بها، على أن تتضمن المصروفات الإدارية الإهلاك السنوي للبنية التحتية والمنشآت والأصول على اختلاف أنواعها.

### 3.4. الاعتراف والإفصاح المحاسبي لعائد الإنفاق العام

يرى الباحث أنه على الرغم من أهمية تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام كمدخل لتوفير معلومات التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة، إلا أنه إجراء منقوص الفاعلية في تحقيق الترشيح المطلوب لقرارات التخصيص وذلك لعدم الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات المالية بشكل ملائم، ولهذا يرى الباحث أهمية وضرورة الإفصاح عن كل من عائد وخسائر الإنفاق العام في قائمة مستقلة يجب إضافتها إلى القوائم المالية التي تلتزم الجهات الإدارية والحكومة العامة بإعدادها، وذلك لغرض الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للقطاع الحكومي، حيث أغفل المعيار رقم IPSAS 1 - عرض القوائم المالية - قائمة تفصيح لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب الصلة بالجهات الإدارية والحكومة العامة عن الأداء الاجتماعي للقطاع الحكومي.

حيث نص المعيار على أربع قوائم مالية فقط هي: (المركز المالي- الأداء المالي- التغير في صافي الأصول - التدفقات المالية) وذلك لغرض تقييم المركز والأداء المالي، ولم ينص المعيار على قائمة تخص الإفصاح عن الأداء الاجتماعي على الرغم من أن الهدف الأساسي للأداء الحكومي هو هدف اجتماعي وليس هدف مالي، ومن ثم فإن تقييم أداء الحكومة يجب أن يكون من خلال تقييم الأداء الاجتماعي بجانب تقييم الأداء المالي (IPSAS1).

وتتمثل رؤية الباحث فيما يتعلق بمنهجية الاعتراف والإفصاح المحاسبي لعائد الإنفاق العام في: الاعتراف بهذا العائد كإيراد اجتماعي والإفصاح عنه ضمن قائمة الأداء الاجتماعي والاعتراف بنفس القيمة كأصل والإفصاح عنه ضمن بنود قائمة المركز المالي كأحد بنود الأصول غير الملموسة تحت مسمى رأس المال البشري. وهذا ما يوضحه القيد المزدوج التالي:

#### من ح / الأصول

##### (الأصول غير الملموسة - رأس المال البشري)

##### إلى ح / الإيراد الاجتماعي (عائد الإنفاق العام)

أما فيما يتعلق بمنهجية الاعتراف والإفصاح المحاسبي لخسائر الإنفاق العام فتتمثل في الاعتراف بقيمة هذه الخسائر كتخفيض من قيمة الإيراد الاجتماعي المحقق خلال العام والإفصاح عنها ضمن قائمة الأداء الاجتماعي، والاعتراف بنفس القيمة كتخفيض في قيمة رأس المال البشري بقائمة المركز المالي، حيث سبق وأن تم زيادة رأس المال البشري بقيمة ما تحصل عليه المواطنون من سلع وخدمات عبر عائد الإنفاق العام (الإيراد الاجتماعي)، وكنتيجة لعدم تحسن مستوى رفاهيتهم أياً كان السبب في ذلك فيجب تخفيض رأس المال البشري بمقدار ما تم به زيادته حتى يكون الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إفصاحاً موضوعياً.

#### من ح / خسائر الإنفاق العام

##### إلى ح / الأصول (الأصول غير الملموسة - رأس المال البشري)

ومن ثم يرى الباحث أن قائمة الأداء الاجتماعي هامة للغاية وذلك كونها قناة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للجهة الإدارية والحكومة العامة وذلك باعتبار عائد الإنفاق العام يمثل المنافع الاجتماعية التي تحققت للمجتمع نتيجة ما أنفقتة الدولة من مال عام مما يسهل الرقابة البرلمانية والشعبية والجهات المختصة على الأداء الحكومي فيما يتعلق بتحقيق أهداف الموازنة العامة للدولة وتعظيم المنفعة العامة للمواطنين. كما يمثل وجود هذه القائمة ضمن القوائم المالية الأخرى أهمية كبيرة كونها أداة رقابية تترجم ما تحقق من منافع اجتماعية للمجتمع في صورة قيم نقدية يتم مقارنتها بالقيم النقدية بقائمة الأداء المالي وبيان ما إذا كان يوجد حسن استغلال للموارد المالية المتاحة أم يوجد هدر في هذه الموارد. هذا بالإضافة إلى كونها أداة الإفصاح الرقمية عن مقدار مساهمة القطاع الحكومي السنوية في رأس المال البشري للدولة.

### 3.5. نموذج تخصيص النفقات العامة

يُعد تأثير تخصيص النفقات العامة على التنمية الاقتصادية كبيراً وموضع اهتمام كبير من قبل المختصين بهذا المجال، وذلك نظراً لكونه مدخلاً لمواجهة القيود التي تواجهها الموازنة العامة للدولة وكذلك نتيجة ما تسببه عملية إعادة التخصيص من تأثير على معدلات النمو، هذا بالإضافة إلى أن الحكومات عندما تصل إلى حد معين من الإنفاق لا يمكنها أن تفعل شيئاً بعد هذا الحد يؤثر على معدلات النمو سوى ما تمتلكه من آلية لإعادة التخصيص. (Neduziak and Correia; 2017)

ويتناول الباحث في الجزء التالي مناقشة تأثير توفير المعلومات المتعلقة بعائد الإنفاق العام - باعتباره التغذية العكسية التي كانت تفتقد لها عملية التخصيص - على ترشيد قرارات التخصيص وذلك من خلال نموذج مقترح لتخصيص النفقات العامة يعتمد على ما تم تحقيقه من قياس محاسبي لعائد الإنفاق العام.

يعتمد بناء هذا النموذج على قياس العائد المحقق نتيجة التخصيص السابق للنفقات، ويكون هذا القياس وفقاً للمنهجية السابق مناقشتها في الأجزاء السابقة من هذا البحث والتي تقوم في الأساس على القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام والذي يُمثل المنافع الاجتماعية المحققة للمواطنين عبر مدخل الطلب العام الحقيقي على السلع والخدمات العامة Real Public Demand وفي ظل الإطار المفاهيمي الذي تم مناقشته لهذا العائد، مع تحقيق هذا القياس عبر متغير تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة/الخدمة في القطاع الاقتصادي  $C_S \text{ per Unit}$ ، ومتغير نصيب الفرد من الوحدات داخل هذا القطاع  $T_U \text{ Per Person}$ ، مع مراعاة تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام بالنسبة للفرد وصولاً إلى تحقيق عائد الإنفاق العام لجميع الأفراد على مستوى الاقتصاد القومي وذلك وفقاً للدوال من 1 إلى 4 .

ويرى الباحث أن بناء نموذج لتخصيص النفقات العامة من شأنه أن يعمل على تعظيم المنافع العامة للمواطنين في ظل القدر المتاح من الموارد، ويعمل على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في جميع القطاعات الاقتصادية، ويعمل على تحقيق التساوي بين نسبة المنافع الاجتماعية المحققة للمواطنين داخل كل قطاع. فهذا يتطلب أن يقوم هذا النموذج على فلسفة توزيع النفقات العامة بين القطاعات وفقاً لحجم الطلب الذي يواجه كل قطاع والذي يُعبر عن إجمالي قيمة المنافع الاجتماعية المطلوب من الدولة توفيرها للمواطنين من خلال هذا القطاع، والتي يُمكن قياسها عبر ما يسمى بعائد الإنفاق العام المستهدف للقطاع  $TR_{gS}$  بالاعتماد على ما تم قياسه لعائد الإنفاق العام بالنسبة للفرد، والذي يُمكن قياسه من خلال الدالة التالية:

$$TR_{gS} = C_S \text{ per Unit} \times T_U \text{ Per Person} \times TP_D \longrightarrow 6$$

حيث إن:

$TP_D$  : عدد الأفراد الطالبين للسلع والخدمات في هذا القطاع.

بالنظر إلى الدالة السابقة نجد أنها تمثل حاصل ضرب متغيرات عائد الإنفاق العام المستهدف بالنسبة للفرد في القطاع  $R_{gPS}$  ومتغير إجمالي عدد الأفراد الطالبين للسلع والخدمات التي توفرها الدولة في هذا القطاع  $TP_D$ ، وهذه المتغيرات وخاصة إجمالي عدد الأفراد الطالبين يستلزم الحصول عليها القيام بالقياس المحاسبي لنتائج عملية التخصيص السابقة مع التعديل وفق معدلات النمو المتوقع.

ومن ثم فإن القياس المحاسبي لنتائج العمليات الاقتصادية ومنها عملية تخصيص النفقات العامة يمثل مدخلاً ضرورياً وهاماً لضمان فعالية تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي عبر تحقيق الفعالية فيما يتعلق بالتخصيص المحتمل للنفقات العامة في الفترات القادمة، وذلك عبر تحقيق متغيرات محاسبية تحقق المعلومات المتعلقة بنتائج عمليات التخصيص وكذلك المعلومات المتعلقة بالطلب على السلع والخدمات في القطاع الحكومي الذي يعاني افتقاده لهذه المعلومات نتيجة عدم وجود منحنيات للطلب تُعبر عن هذه السلع والخدمات بسبب نظرية الاستهلاك المشترك السابق الإشارة إليها. ويمثل الفرق بين عائد الإنفاق العام المحقق داخل القطاع وعائد الإنفاق العام المستهدف لهذا القطاع عجز المنافع الاجتماعية لهذا القطاع  $social Loss$  وذلك لأن هذا الفرق هو ذلك الجزء غير المحقق من الطلب على السلع والخدمات التي يقدمها هذا القطاع نتيجة عجز الموارد أو سوء التخصيص السابق، ويرمز لهذه الخسائر الاجتماعية بالرمز  $S_L$  وتوضحه الدالة التالية:

$$S_L = TR_{gS} - R_{gS} \longrightarrow 7$$

ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن قيمة كل من عائد الإنفاق العام المستهدف  $TR_{gS}$  والخسائر الاجتماعية  $S_L$  ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، حيث إنهما من المعلومات الهامة المتعلقة بالأداء الاجتماعي للجهة الإدارية والحكومة العامة، ومن ثم يجب أن تشملها عملية الإفصاح حتى تكتمل المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي وتخصيص النفقات. وتمثل الدالة التالية الصيغة النهائية لنموذج تخصيص الإنفاق العام والتي تعتمد على الوزن النسبي لعائد الإنفاق العام المستهدف.

$$\text{Allocation Model} = B P \times W TR_{gS} \longrightarrow 8$$

$S=1$

$B P$  : إجمالي الموارد المتاحة للتخصيص.  $W TR_{gS}$  : الوزن النسبي لعائد الإنفاق العام المستهدف للقطاع.

#### 4. نتائج الدراسة العملية

قام الباحث بطرح موضوع البحث للاستقصاء داخل جمهورية مصر العربية وخارجها، حيث يتألف المجتمع الأصلي للدراسة من مجموعة الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي والتي يبلغ عددها 183 دولة بما فيهم دولة جمهورية مصر العربية، وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة على قوائم استقصاء تم إرسالها إلى مفردات عينة طبقية عشوائية عددها (750) مفردة من مفردات مجتمع الدراسة على اختلاف مجال عملهم وتخصصاتهم العلمية وذلك لمراعاة عدم التجانس بين طبقات مجتمع الدراسة، وقد كان المشاركون في الدراسة ينتمون إلى جهات حكومية وغير حكومية ومؤسسات دولية. بلغ عدد القوائم التي تم الرد عليها (502) قائمة وهذا يمثل ما نسبته 67 %، استبعد الباحث منها 25 قائمة لبعده تخصصهم العلمي والعملية عن مجال الموضوع البحثي محل الدراسة، وبهذا يكون عدد القوائم التي أُجريت عليها التحليل الإحصائي 477 قائمة بنسبة 64 % بواقع 366 قائمة داخل جمهورية مصر العربية 109 قائمة خارج جمهورية مصر العربية. وقد واجه الباحث عدداً من الصعوبات للحصول على هذا العدد من الاستجابات يعد أهمها قلة عدد الفئة المستهدفة ذات الخلفية العلمية والعملية بموضوع البحث ويتضح ذلك من الردود المحايدة لكثير من عبارات الاستقصاء، واعتمد الباحث للحكم على آراء المشاركين في الاستقصاء على تصنيف المتوسطات الحسابية باستخدام مقياس ليكرات الخماسي كالاتي:

## جدول 1.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	1 - 1,79	1,80 - 2,59	2,60 - 3,39	3,40 - 4,19	4,20 - 5

تمثلت النتائج في:

## • أولاً: الفرض الأول

جدول 2. جدول معامل ارتباط بيرسون للفرض الأول

العدد	المتوسط	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
477	3.992	.691**	.000
477	4.0733		

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن العلاقة بين غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة، وعدم كفاءة قرارات التخصيص طردية وذات دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 69% بمستوى دلالة إحصائية 0,00 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0,05 أي أننا واتقون بنسبة 95% من أن غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة تؤدي إلى عدم كفاءة قرارات التخصيص والعكس صحيح، وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرض البحثي القائل بأنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة، وعدم كفاءة قرارات التخصيص.

## • ثانياً: الفرض الثاني

جدول 3. جدول معامل ارتباط بيرسون للفرض الثاني

العدد	المتوسط	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
477	4.021	.612**	.000
477	3.7866		

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن العلاقة بين تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام، وتحقيق التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة طردية وذات دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 61% بمستوى دلالة إحصائية 0,00 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0,05 أي أننا واتقون بنسبة 95% من أن تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام تؤدي إلى تحقيق التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة والعكس صحيح، وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرض البحثي الثاني القائل بأنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام، وتحقيق التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة.

## • ثالثاً: نتائج اختبار مدى فعالية التعريف المقترح لمفهوم عائد الإنفاق العام

جدول 4. اختبار T لتقييم التعريف المقترح لمفهوم عائد الإنفاق العام

One-Sample Test					
Test Value = 3					
	T	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	Sig. (2-tailed)
التعريف	30.080	0.59578	3.8205	477	.000

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن مستوى الدلالة الإحصائية المقابل لاختبار T يساوي 0,00 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرضية القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف عن المتوسط الحيادي لمقياس ليكرات الخماسي والمساوي 3 وبملاحظة أن متوسط آراء أفراد العينة



يساوي 3,82 وهو أكبر من المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 إذا نستطيع أن نحكم أن متوسط آراء أفراد العينة الحقيقي أكبر من 3، أي أنهم يميلون بالموافقة على التعريف المقترح.

• رابعاً: نتائج اختبار مدى فعالية مدخل قياس مفهوم عائد الإنفاق العام

جدول 5. اختبار T لتقييم مدى فعالية مدخل قياس مفهوم عائد الإنفاق العام

One-Sample Test						
Test Value = 3						
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	Df	Sig. (2-tailed)
مدخل القياس	477	3.8172	0.58104	30.717	476	.000

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن مستوى الدلالة الإحصائية المقابل لاختبار T يساوي 0,00 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرضية القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف عن المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 وبملاحظة أن متوسط آراء أفراد العينة يساوي 3,82 وهو أكبر من المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 إذا نستطيع أن نحكم أن متوسط آراء أفراد العينة الحقيقي أكبر من 3، أي أنهم يميلون بالموافقة على المدخل المقترح لقياس مفهوم عائد الإنفاق العام.

• خامساً: نتائج اختبار مدى فعالية منهجية قياس مفهوم عائد الإنفاق العام

جدول 6. اختبار T لتقييم مدى فعالية منهجية قياس مفهوم عائد الإنفاق العام

One-Sample Test						
Test Value = 3						
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	Df	Sig. (2-tailed)
منهجية القياس	477	3.6990	0.59812	25.522	476	.000

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن مستوى الدلالة الإحصائية المقابل لاختبار T يساوي 0,00 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرضية القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف عن المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 وبملاحظة أن متوسط آراء أفراد العينة يساوي 3,7 وهو أكبر من المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3، إذا نستطيع أن نحكم أن متوسط آراء أفراد العينة الحقيقي أكبر من 3، أي أنهم يميلون بالموافقة على المنهجية المقترحة لقياس مفهوم عائد الإنفاق العام.

• سادساً: نتائج اختبار مدى فعالية المنهجية المقترحة لتخصيص النفقات العامة

جدول 7. اختبار T لتقييم مدى فعالية المنهجية المقترحة لتخصيص النفقات

One-Sample Test						
Test Value = 3						
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	Df	Sig. (2-tailed)
منهجية التخصيص	477	3.7925	0.60940	28.401	476	.000

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أن مستوى الدلالة الإحصائية المقابل لاختبار T يساوي 0,00 وهو أصغر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نستطيع أن نقبل الفرضية القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف عن المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 وبملاحظة أن متوسط آراء أفراد العينة يساوي 3,79 وهو أكبر من المتوسط الحيادي لمقياس ليكارت الخماسي والمساوي 3 إذا نستطيع أن نحكم أن متوسط آراء أفراد العينة الحقيقي أكبر من 3، أي أنهم يميلون بالموافقة على المنهجية المقترحة لتخصيص النفقات العامة.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يتعلق باختبار الفروض والمفهوم والمنهجيات المقترحة بشكل عام كما يلي:

1. توجد علاقة طردية بمقدار 69% وذات دلالة إحصائية بين غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة وعدم كفاءة قرارات التخصيص عند مستوى معنوية 0,05.
2. توجد علاقة طردية بمقدار 61% وذات دلالة إحصائية بين تحقيق القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام، وتحقيق التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة عند مستوى معنوية 0,05.

3. توجد علاقة طردية بمقدار 84% وذات دلالة إحصائية بين تبني تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي الخدمي، وتحقيق القياس المحاسبي الموضوعي لعائد الإنفاق العام عند مستوى معنوية 0,05.
4. تميل آراء أفراد العينة بالموافقة على التعريف المقترح لمفهوم عائد الإنفاق العام.
5. تميل آراء أفراد العينة بالموافقة على المدخل المقترح لقياس مفهوم عائد الإنفاق العام.
6. تميل آراء أفراد العينة بالموافقة على المنهجية المقترحة لقياس مفهوم عائد الإنفاق العام.
7. تميل آراء أفراد العينة بالموافقة على المنهجية المقترحة لتخصيص النفقات العامة

## 5. الملخص

تناول الباحث من خلال هذا البحث مناقشة كيفية ترشيد قرارات تخصيص النفقات العامة كأحد المشكلات التي تؤثر بشكل كبير على رفاهية الشعوب والتي يرجع الأساس الفكري لها إلى الأدب الاقتصادي، وتناول الباحث العديد من الدراسات البحثية السابقة في كل من الأدب الاقتصادي والأدب المحاسبي التي ناقشت كيفية تخصيص النفقات العامة وقياس المنافع الاجتماعية التي تتحقق للمواطنين جراء هذه النفقات، مستخدماً المنهج الاستنباطي من أجل الوقوف على المسببات الجوهرية لمشكلة سوء تخصيص النفقات العامة والتي تبين أنها ترجع في الأساس إلى العديد من المتغيرات إلا أن أهمها يتمثل في غياب التغذية العكسية لعملية التخصيص وغياب المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات التي يوفرها القطاع الحكومي للمواطنين في ظل التزام الدولة بمسؤولياتها الاجتماعية وفي ظل دورها في النشاط الاقتصادي.

واستكمالاً من الباحث للخطة البحثية الموضوعية ولعرض قبول أو رفض ما توصل إليه من نتائج خلال الدراسة التحليلية لبعض الجهود البحثية السابقة، قام الباحث بدراسة عملية اشتملت على دراسة ميدانية قائمة على الاستقصاء لاستطلاع رأي ذوي العلم والخبرة في داخل جمهورية مصر العربية وخارجها فيما يتعلق بما وضعه من فرضيات خاصة بمسببات مشكلة سوء تخصيص النفقات العامة وكيفية مواجهتها ظناً منه أنها تحدد المشكلة وتقدم الحل.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة بقبول الفروض البحثية التي تم صياغتها والتأكيد على ما حدده الباحث من مسببات لمشكلة سوء عملية التخصيص والموافقة على قبول المدخل المقترح للحد من تأثير مسببات هذه المشكلة والثقة في قدرته على مواجهتها، وقد أكد ذلك على الدور الجوهري الذي يمكن أن يؤديه الأدب المحاسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستعانة به كمدخل لعمليات الإصلاح والتنمية. ويرى الباحث أن مفهوم رأس المال البشري بالنسبة للدولة ككل يمثل أمراً غابياً في الأهمية وذلك لما له من تأثير كبير على توجهات الإنفاق العام مما يجعله مجالاً لمزيد من المناقشة والبحث في المستقبل.

## المراجع

- أحمد، عبد الله عبد السلام؛ 1988؛ استخدام أسلوب تحليل التكلفة مع العائد في تطوير موازنة مشروعات البنية الأساسية في الهيئات المحلية؛ رسالة دكتوراة غير منشورة؛ جامعة القاهرة؛ ص ص. 1 - 256.
- شحاتة، عبد الله، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، ورقة بحثية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص ص. 1-16.
- المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام IPSAS؛ معيار رقم ( 1 ) عرض القوائم المالية؛ 2019.
- Adriana S. Cordis, A., S., 2014, Corruption and the Composition of Public Spending in the United States, Public Finance Review, Vol. 42, no. 6, PP.: 745-773.
- Agiobenebo, T., J., 2004, On the Optimal Quantity of Public Goods and Some Related Issues, PHD Theses, Public Economics 0408002, University Library of Munich, Germany.
- Alston, J., M., Andersen, M., A., James, J., S., and Pardey, P., G., 2011, The Economic Returns to U.S. Public Agricultural Research, American Journal of agricultural Economics, Vol. 93, no. 5, PP.: 1257–1277.
- Anríquez, G., Foster, W., and Ortega, J., 2018, Development costs of misallocated public resources: Rural and agricultural subsidies in Latin America, 1985–2012, doi: 10.1111/dpr.12389.
- Ben-David, N., and Tavor, T., 2011, Measurement of the social loss of wrong public budget allocation, International Journal of Social Economics, Vol. 38 Iss 3 pp. 209 - 217.
- Benin, S., 2015, Returns to Agricultural Public Spending in Africa South of the Sahara, International Food Policy Research Institute, IFPRI Discussion Paper 01491, PP.: 1-30.
- Brown, T., T., 2016, Returns on Investment in California County Departments of Public Health, AJPB Research, Vol. 106, no. 8, PP.: 1477-1482.
- Calligaris, S., 2015, Misallocation and Total Factor Productivity in Italy: Evidence from Firm-Level Data, Labour Vol. 29, no. 4, PP.: 367–393.
- Cappelen, A., Raknerud, A. and Rybalka, M., 2013, Returns to public R&D grants and subsidies, Statistics Norway Research department, Discussion Papers, No. 740, PP.: 1-32.
- Carboni, O., A., and Medda, G., 2011, Size and Composition of Public Spending in A neoclassical Growth Model, Metroeconomica, Vol. 62 no.1, PP.: 150-170.
- Castro, V., 2018, Functional components of public expenditure, fiscal consolidations, and economic activity, Economic & Politics Polit, no. 30, pp.:124–150.
- Cordes, J., J., 2017, Using cost-benefit analysis and social return on investment to evaluate the impact of social enterprise: Promises,

- implementation, and limitations, *Evaluation and Program Planning*, Vol. 64, no. C, PP.: 98-104.
- Creedy, J., and Héroult, N., 2012, *Decomposing Inequality and Social Welfare Changes: The Use of Alternative Welfare Metrics*, Victoria Business School Working Papers, no. 06, PP.: 1-38.
- Dewan, S. and Ettlinger, M., 2009, *Comparing Public Spending and Priorities Across OECD Countries*, Center for American Progress, available at: [www.americanprogress.org](http://www.americanprogress.org).
- Dutu, R. (2016), *Raising Public Spending Efficiency in Switzerland*, OECD Economics Department Working Papers, no. 1280, PP.: 1-35.
- El Sabaa, S., 2017, *The Allocation of Economic Resources And Income Distribution in Egypt*, *International Journal of Business and Economics Perspectives*, Vol.12, no.1, pp.:30-40.
- Espina, P., Z., and Arechavala, N., S., 2013, *An Assessment of Social Welfare in Spain: Territorial Analysis Using a Synthetic Welfare Indicator*, *Soc Indic Res*, Vol. 111, PP.:1–23.
- Fleurbay, M., 2014, *On Sustainability and Social Welfare*, *Journal of Environmental Economics and Management*, PP.: 1-40.
- Fonchamnyo, D., C., and Sama, m., c., 2016, *Determinants of public spending efficiency in education and health: evidence from selected CEMAC countries*, *J Econ Finan*, VOL. 40, PP.:199–210.
- Furton, G., and Martin, A., 2019, *Beyond market failure and government failure*, *Public Choice*, no. 178, PP.:197–216.
- Gargani, J., 2017, *The leap from ROI to SROI: Farther than expected?*, *Evaluation and Program Planning*, Elsevier, Vol. 64(C), PP.:116-126.
- Gemmell, N., Kneller, R., and Sanz, I., 2016, *Does the Composition of Government Expenditure Matter for Long-Run GDP Levels?*, *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, Vol. 78, no. 4, PP.: 525–547.
- Geoffrey, J., 1990, *Inequality in Pakistan: A Social Welfare Approach*, *Pakistan Journal of Applied Economics*, Vol. 9, no. 2, PP.: 165-193.
- Hall, M., and Millo, Y., 2018, *Choosing an Accounting Method to Explain Public Policy: Social Return on Investment and UK Nonprofit Sector Policy*, *European Accounting Review*, vol. 27, no. 2, PP.:339-361.
- Junankar, P., N., 2003, *Estimating the Social Rate of Return to Education for Indigenous Australians*, *Education Economics*, Vol. 11, no. 2, PP. 169-192.
- Khalifa, H. K. H. (2020). *Media Dependency during COVID-19 Pandemic and Trust in Government: The Case of Bahrain*. *International Journal of Management*, 11(11).
- Kakwani, N., and Son, H., H., 2015, *Social rate of return: A new tool for evaluating social programs*, *Ecineq Working Paper Series*, no. 383, PP.: 1-45.
- Kasdin, S., and Lin, L., 2015, *Strategic behavior by federal agencies in the allocation of public resources*, *Public Choice*, Vol. 164, PP.:309–329.
- Khalifa, H. K. H. (2022). *A Conceptual Review on Heuristic Systematic Model in Mass Communication Studies*. *International Journal of Media and Mass Communication (IJMMC)*, 4(2), 164-175.
- Khemani, S., 2017, *Demand and Supply Curves in Political Markets Understanding the Problem of Public Goods and Why Governments Fail Them*, *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 8213, PP.: 1-54.
- Krucien, N., Fleury, N., P., and Gafni, A., 2019, *Measuring Public Preferences for Health Outcomes and Expenditures in a Context of Healthcare Resource Re-Allocation*, *PharmacoEconomics*, Vol. 37, no 3, PP.: 407-417.
- Li, C., Z., Lofgren, K., G., 2006, *Comprehensive NNP, social welfare, and the rate of return*, *Economics Letters*, Vol. 90, PP.:254–259.
- Liu, C., and Mikesell, J., L., 2014, *The Impact of Public Officials' Corruption on the Size and Allocation of U.S. State Spending*, *Public Administration Review*, Vol. 74, no. 3, PP.:346–359.
- Magdalou, B., 2018, *A model of social welfare improving transfer*, *CEE-M Working Paper 2018-13*, PP.: 27.
- Martinez, O., A., M., Rodriguez, A., M., V., Lombe, M. and Rossi, P., G., 2017, *Incorporating Public Insecurity Indicators: A New Approach to Measuring Social Welfare in Mexico*, *Springer Science + Business Media Dordrecht*, PP.: 1-23.
- McBain, D. and Alsamawi, A., 2014, *Quantitative accounting for social economic indicators*, *Natural Resources Forum*, no. 38, PP.: 193–202.
- Mesa-Lago, C., 2017, *Social Welfare and Structural Reforms in Cuba, 2006–2017*, *Cuba in Transition*, ASCE , PP.: 1-16.
- Millar, R., and Hall, K., 2013, *Social Return on Investment (SROI) and Performance Measurement*, *Public Management Review*, Vol. 15, no. 6, PP.: 923-941.
- Misch, F., Gemmell, N., and Kneller, R., 2013, *Growth and Welfare Maximization in Models of Public Finance and Endogenous Growth*, *Journal of Public Economic Theory*, Vol. 15, no. 6, PP.:939–967.
- Mogues, T., 2015, *Political Economy Determinants of Public Spending Allocations: A Review of Theories, and Implications for Agricultural Public Investment*, *European Journal of Development Research*, Vol. 27, pp. 452–473.
- Mohajan, Haradhan, M., 2011, *Social welfare and social choice in different individuals' preferences*, *International Journal of Human Development and Sustainability*, Vol. 5, no. 1 PP.: 11–22.
- Moretti, E., 2010, *Local Multipliers*, *American Economic Review: Papers & Proceedings*, Vol. 100, no. 2, PP.: 373–377.
- Moschovis, G., 2010, *Public Spending Allocation, Fiscal Performance and Corruption*, *Economic Papers*, Vol. 29, no. 1, pp.: 64–79.
- Moss, M., 1980, *Social Challenges to Economic Accounting And Economic Challenges to Social Accounting*, *Review of Income and Wealth*, Vol. 26, no.1, pp.:1-17.
- Neduziak, L., C., R., Correia, F., M., 2017, *The allocation of government spending and economic growth: a panel data study of Brazilian*

- states, *Brazilian Journal of Public Administration*, Vol. 51, no. 4, PP.:616-632.
- Nicholls, J., 2016, Social return on investment—Development and convergence, *Evaluation and Program Planning*, Vol.64, PP.: 127-135.
- Pastor, J., M., and Peraita, C., 2016, The Tax Returns of Public Spending on Universities: An Estimate with Monte Carlo Simulations, *Regional Studies*, Vol. 50, no. 11, PP.:1863-1875.
- Paternostro, S., Rajaram, A., and Tiongson, E. R., 2005, How Does The Composition of Public Spending Matter?, *World Bank Policy Research Working Paper 3555*, March, PP.: 1-37.
- Pina, A., M., 2005, How Should We Measure The Return On Public Investment In a VAR? Working Papers Department of Economics from ISEG - Lisbon School of Economics and Management, Department of Economics, Universidade de Lisboa, No 2005/04.
- Postula, M., 2017, Spending Reviews – a Tool to Support the Efficient Management of Public Funds, *Journal of Management and Business Administration. Central Europe*, Vol. 25, no. 2, PP.: 63–90.
- Pradhan, S., 1996, Evaluating Public Spending A Framework for Public Expenditure Reviews, *World Bank Discussion Papers*, no. 323, PP.: 1-134.
- Purwohedi, U., and Gurd, B., 2019, Using Social Return on Investment (SROI) to measure project impact in local government, *Public Money & Management*, Vol. 39, no. 1, PP.: 56 - 63.
- Quentin, W. and Shlomo, Y., 2002, Inequality and Social Welfare, *Munich Personal RePEc Archive*, Working Paper no., 12298, PP.: 6-57.
- Saul, J., 2013, The Difference Between Spending Money and Buying Outcomes, *The Public Manager*, PP.: 24-25.
- Selen, U., and Karas, E., 2018, The Relationship Between Social Welfare and Taxation in The Context of Welfare Economics: Evaluation of Turkish Revenue Tax , *Business and Economics Research Journal*, Vol.9 no. 4, PP.: 979-993.
- Smith, D., 1981, Briefing Paper: The Public Expenditure Debate, *Economic Outlook*, PP.: 28-40.
- Starrett, D., A., 1977, Measuring Returns to Scale in the Aggregate, and the Scale Effect of Public Goods, *Econometrica*, Vol. 45, no. 6, PP.:1439-1455.
- Suzumura, K., 2002, Introduction to social choice and welfare, *Institute of Economic Research Hitotsubashi University*, Tokyo, Japan, PP.: 1-46.
- Thomas, A., O., B., Madaj, B., Charles, A., and Nynke, V., D., B., 2015, Social Return on Investment (SROI) methodology to account for value for money of public health interventions: a systematic review, *BMC Public Health*, Vol. 15, no. 1, PP.:1-14.
- Toukan, A., 2017, Corruption In Public Procurement And Social Welfare, *The Journal of Developing Areas*, Vol. 51, no. 2, pp.: 315-327.
- Tridimas, G., 1999, A Demand -Theoretic Analysis of Public Consumption Priorities in The United Kingdom, *Public Finance Review*, Vol. 27, no. 6, PP.: 599-623.
- van de Walle, D., 1996, Assessing the Welfare Impacts of Public Spending, *The World Bank Policy Research Department Public Economics Division*, Working Papers, no.1670, PP.: 1-30.
- Van den Nouweland, A. , 2018, Demand for public good as a correspondence of cost shares, *Society for the Advancement of Economic Theory*, Vol. June, PP.: 1-11.
- Van Dijk, J., J., 2017, Local employment multipliers in U.S. cities, *Journal of Economic Geography*, Vol. 17, no.2, PP.: 465-487.
- Venter, E., R., Gordon, E., A.,and Street, D., L., 2018, The Role of Accounting And The Accountancy Profession in Economic Development: A research Agenda, *J Int Finance Manage Account*, Vol. 29 pp.:195–218.
- Villar, Antonio, 2001, Multidimensional Inequality And Social Welfare, *Valenciano de Investigaciones Económicas, S.A.* working papers, PP.: 1-27.
- Watson, K., J., and Whitley, T., 2017, Applying Social Return on Investment (SROI) to the built environment, *Building Research & Information* , Vol. 45, no. 8, PP.: 875–891.
- Weymark, J., A., 2013, Social Welfare Functions, *Vanderbilt University Department of Economics Working Papers*.
- Wirtz, B., Lütje, S., and Schierz, P., G., 2010, An Empirical Analysis of the Acceptance of E – Procurement in the German Public Sector, *International Journal of Public Administration*, Vol. 33, pp.:26–42.
- Yates, B., T., and Mita, M., 2017. Social Return On Investment (SROI): Problems, solutions and is SROI a good investment?, *Evaluation and Program Planning*, Elsevier, vol. 64, no. C, PP.:136-144.